

استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبية جمعاً وتوجيهاً



إعداد

د. غدير بنت محمد بن سليم الشريف

الأستاذ المشارك بقسم القراءات كلية الشريعة والأنظمة – جامعة الطائف

- من مواليد عام ١٩٨٣م بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية.
- تخرجت في كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة عام ١٤٢٦هـ.
- نالت شهادة الماجستير من قسم القراءات في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤٣٠هـ بأطروحتها: "المنح الإلهية بشرح الدرر المضية في علم قراءات الثلاثة المرضية، للإمام الرمبلي، من أول الفرش إلى نهاية سورة المائدة: دراسة وتحقيق". كما نالت شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣٦هـ بأطروحتها: "مطالعن المفسرين في القراءات المتواترة: جمعاً ودراسة".
- من أعمالها المنشورة: "رموز القراء والرواة عند الإمام الشاطبي في حرز الأمان وأبعادها الدلالية: فرش سورة البقرة نموذجاً"، "القراءات الشاذة التي أطلق ابن عطية نسبتها لأحد السبعة: دراسة في النسبة ووجه الشذوذ، سورنا الفاتحة وآل عمران نموذجاً"، "لغة تميم في القراءات العشر المتواترة: أبواب الأصول وفرش سورة البقرة نموذجاً"، "مدرسة القراءات في الأندلس: النشأة والخصائص"، "الإمام ابن جني ومنهجه في كتابه المحتسب".
- البريد الشبكي: g.ms@tu.edu.sa

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فهذا بحث بعنوان: استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبية
جمعاً وتوجيهاً.

وتظهر أهميته في تعلقه بالقراءات القرآنية، وبجانب مطردٍ منها - في الغالب -
وهو علم أصول القراءات، عند إمام من الأئمة السبعة المشهورين بالقراءات
واللغة وعلومهما، وهو الإمام الكسائي رَحِمَهُ اللهُ.

وقد انتظم هذا البحث في: مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

عرِّفت في التمهيد بمصطلحات البحث، وترجمت للإمام الكسائي رَحِمَهُ اللهُ، ثم
ذكرت استثناءات الإمام الكسائي في أبواب الأصول، ورتبتها بحسب ترتيب
الإمام الشاطبي لأبواب الأصول، ووجهت المستثنيات مع بيان وجه استثناءها،
وقد خلص البحث إلى نتائج منها: أن القراءة سنة متبعة، فليس للقارئ أن يختار
مالم يرو، وأن من دلالات استثناءات الإمام الكسائي في الأصول: الجمع بين
اللغات من حيث: الهمز وتخفيفه، والإدغام والإظهار، والفتح والإمالة،
وغير ذلك.

ومن التوصيات: الاهتمام بمثل هذه الموضوعات التي تفيد الدارسين على
استيعاب المستثنيات ووجهها، كما أوصي بالدراسات المقارنة بين أوجه اختلاف
القراءات القرآنية، والاختلافات النحوية عند النحاة، فإنه باب واسع، وفيه فوائد جمة.

الكلمات المفتاحية: استثناءات - الأصول - الكسائي - الشاطبية.



المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن القرآن الكريم كلام الله ﷻ، وحجته البالغة على عباده، تلقاه جبريل - عليه السلام - سماعاً من الله جلّ في علاه، ونزل به على النبي ﷺ فتلقاه ﷺ بأحرفه المختلفة، وأباح الله تعالى لنيبه القراءة بها؛ ليوسع على أمته، وهذا من فضل القرآن الكريم على سائر الكتب السماوية. ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع، خدمةً لكتاب الله ﷻ وقراءاته المتواترة.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في تعلقه بالقراءات القرآنية، وبجانب مطرد منها - في الغالب - وهو علم أصول القراءات، عند إمام من الأئمة السبعة المشهورين بالقراءات واللغة وعلومها، وهو الإمام الكسائي.

أسباب اختيار الموضوع:

لاختيار هذا الموضوع أسباب أبرزها في ما يلي:

(١) - أن هذا الموضوع يساعد الدارس للقراءات القرآنية على ضبط الأصول، ومستثنيات كل أصل عند الإمام الكسائي.

(٢) - أن الإمام الكسائي من أكثر القراء خلافاً لغيره من القراء في باب الأصول، وإحكام أصوله المطردة ومستثنياتها من الأهمية بمكان لدارس القراءات القرآنية.

أهداف البحث:

١ - الوقوف على المستثنيات في أبواب الأصول عند الإمام الكسائي وعلة استثناءها.

٢- الإسهام في ضبط أبواب الأصول المطرد منها وغير المطرد، عند إمام من أبرز الأئمة السبعة وأكثرهم خلافاً في هذا الباب.

٣- الإسهام في توجيه المستثنيات من أبواب الأصول عند الإمام الكسائي وبيان وجه استثنائها.

الدراسات السابقة: من خلال بحثي في هذا الموضوع وبعد السؤال والاستقصاء لم أجد من تعرض لهذا الموضوع بالبحث والدراسة.

خطة البحث ومنهجه:

قمت بتقسيم هذا البحث إلى: مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

المقدمة:

بيّنت فيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

القسم الأول: التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في التعريف بمصطلحات البحث، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف الاستثناء لغةً واصطلاحاً.

الفرع الثاني: تعريف الأصول لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الكسائي.

القسم الثاني: استثناءات الإمام الكسائي في أبواب الأصول. ورتبتها بحسب

ترتيب الإمام الشاطبي لأبواب الأصول، جاعلة كل باب في مطلب:

المطلب الأول: باب الهمز المفرد.

المطلب الثاني: باب الإظهار والإدغام، وفيه فرعان.

المطلب الثالث: باب الفتح والإمالة.

المطلب الرابع: باب مذهب الإمام الكسائي في إمالة هاء التانيث في الوقف.

المطلب الخامس: باب الوقف على مرسوم الخط.

المطلب السادس: باب مذاهب القراء في ياءات الإضافة.

المطلب السابع: باب ياءات الزوائد.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: وفيها:

فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

منهج البحث:

نهجت في كتابة هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، حيث تتبعت استثناءات الإمام الكسائي في جميع أبواب الأصول، مع بيان وجه استثناءها.

إجراءات البحث:

- ١- جعلتُ أبواب الأصول في مطالب بحسب ترتيب الإمام الشاطبي^(١) لها.
- ٢- ذكرتُ تحت كل مطلب القواعد العامة للإمام الكسائي في أبواب الأصول.
- ٣- ذكرتُ المستثنيات من كل قاعدة، مع توجيهها؛ لبيان وجه استثناءها.
- ٤- إذا نقلت من مصدر بالنص جعلت المنقول بين حاصرتين هكذا « » ثم أحلت على المصدر في الهامش، وإذا كان النقل بالمعنى أو بتصرف قلت: انظر. مع ذكر الجزء والصفحة.
- ٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها في المتن بذكر اسم السورة ورقم الآية، واعتمدت العد الكوفي.

(١) هو أبو القاسم، أو أبو محمد، القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي الضرير، قرأ على: محمد بن علي النفري الشاطبي المعروف: (بابن اللاية)، وعلي بن محمد بن هذيل البلنسي، وغيرهم، له مؤلفات كثيرة مفيدة، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة: ٥٩٠ هـ انظر لترجمته: معرفة القراء الكبار: (٢/ ٥٧٥)، وغاية النهاية: (٢/ ٢٣).

٦- كتبت الآيات بالرسم العثماني، على ما في مصحف مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة.

٧- لا أترجم للمشهورين من القراء، كالقراء العشرة ورواتهم، والأئمة الأربعة؛ لشهرتهم، وكذلك الأئمة الذين أذكرهم للنقل عنهم من كتب لهم مطبوعة. وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



القسم الأول: التمهيد

المطلب الأول: في التعريف بمصطلحات البحث، وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً:

الاستثناء لغة: استفعال من الشني، والألف والسين والتاء زوائد، ويطلق في اللغة على عدة معاني، منها:

١- العطف، من قولهم: ثنيتُ الحبلَ أثنيه: إذا عطفت بعضه على بعض.

٢- الصرف، يقال: ثنيتَه عن مراده: إذا صرفته عنه.

٣- الإخراج، وهو المشهور عند النحاة والأصوليين في المعنى الاصطلاحي الذي غالباً ما يكون له ارتباط بالمعنى اللغوي، كما سيأتي في التعريف الاصطلاحي.

٤- الكفّ والردّ، يقال: حلف فلان يميناً ليس فيها ثنّى ولا ثنوى ولا ثنّية ولا مثنويّة ولا استثناء كلّ واحد، وأصل هذا كلّ من الشني والكفّ والردّ؛ لأنّ الخالف إذا قال: والله لا أفعل كذا وكذا إلّا أن يشاء الله غيره، فقد ردّ ما قاله بمشيئة الله غيره^(١).

واصطلاحاً: عُرّف بعدة تعريفات، منها:

(١) - إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها، نحو: (حضر الطلاب إلا سعيداً) ف(سعيداً) استثنى من حكم حضور الطلاب.

(٢) - إخراج بعض ما تناوله اللفظ عن الحكم الثابت للمستثنى منه، على وجه لولاه لدخل فيه.

(١) انظر: مادة (ث ن ي) في: لسان العرب: (١٤/١١٥)، وما بعدها، وتاج العروس: (٣٧/٢٨٢) وما بعدها، وانظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، للحازمي، ص (٥٥٣)، وما بعدها.

(٣) - إخراج شيءٍ مما دخل فيه غيره، أو إدخال شيءٍ فيما خرج منه غيره، والاسم المستثنى ضدَّ المستثنى منه.

(٤) - قولٌ مُتَّصِلٌ يدلُّ بإلا أو إحدى أخواتها على أنَّ المذكور معه غيرٌ مرادٍ بالقول الأول^(١).

«وهذا فيه فرار من القول بأنَّ الاستثناء لا بُدَّ وأن يكون فيه إخراج؛ لأننا لو قلنا بالإخراج لوقع نوعٌ تناقضٍ في الجملة، فإذا قيل: قام القوم إلا زيدا، على القول بالإخراج معناه أن زيدا حُكِمَ عليه أولاً بالقيام ثم بعد ذلك أُخرج فحُكِمَ عليه بنقيض ما حُكِمَ على المستثنى منه، وهذا تناقض كأنه قال: قام زيد، زيد لم يقم، وهذا يلزم على القول بأنَّ الاستثناء إخراج من المستثنى منه بإلا، يلزم عليه الحكم على المستثنى أولاً بما حُكِمَ به على المستثنى منه، ثم بعد ذلك أُثبت للمستثنى نقيضُ الحكم الأول، لأنَّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، حكمت على زيد بنفي القيام عنه، وهو نقيض القيام المحكوم به على المستثنى منه، فحكمت أولاً بالقيام ثم حكمت بعد ذلك بنفي القيام، فإذا قيل: زيد داخل فيما سبق وهو المستثنى منه، حينئذٍ حكمت على زيد أولاً بالقيام ثم بعد ذلك حكمت بإخراجه من الحكم السابق وإثبات نقيضه له، وهذا تناقض، ولذلك ذهب بعض الأصوليين وبعض من أهل اللغة إلى أن تعريف الاستثناء بالإخراج تعريف باطل، وقد نصَّ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ^(٢)، فقال: «المستثنى مخرج من المستثنى منه وحكمه مخرج من حكمه»^(٣)، «يعني: لم يدخل أصلاً في المستثنى

(١) انظر: للمحة في شرح الملحة: (١/٦٦-٦٨)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: (١/٥٠٢)، والنحو الوافي: (٢/٣١٦).

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، ص (٥٥٤-٥٥٥).

(٣) بدائع الفوائد: (٣/٥٨).

منه، وهذا هو الصحيح عند سيبويه^(١) وجمهور البصريين، وإن شاع عند كثير من المتأخرين تعريف الاستثناء بأنه إخراج. وحينئذ المراد بقولهم: قول متصل الاستثناء بإيلا، يدل هذا الاستثناء على أن المذكور معه - الذي هو المستثنى ما بعد إلا - غير مرادٍ بالقول الأول، فإذا قيل: قام القوم إلا زيداً، نقول: (إلا زيداً) هذا قرينة صارفة عن إرادة زيد بالحكم الأول وليس هو داخلياً حتى يحتاج إلى إخراج.

والفرق بين القولين: أن قولك: قام القوم إلا زيداً، (زيداً) دَخَلَ أولاً ثم أخرجته، وهذا تناقض، وبين أن تقول: (إلا زيداً) قرينة صارفة عن إرادة زيد بالقول الأول، إذا لم يدخل أصلاً، فحينئذ لم يُنزل عليه الحكم.

ولذلك ألزم ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وغيره من الأصوليين من قال بأن الاستثناء إخراج بقوله: لا إله إلا الله، إلزاماً لا محيص عنه، لو قيل: المستثنى وهو لفظ الجلالة دخل أولاً في المستثنى منه، ثم أُخرج حينئذٍ قد نفيت الألوهية عن الله رَحِمَهُ اللهُ، فلم تكن هذه الكلمة كلمة التوحيد! فصار تناقضٌ ينفى بلا إله! ثم يُثبت الألوهية لله رَحِمَهُ اللهُ^(٢).

والاستثناء أسلوب نحوي، بمعنى: أن مجموعة من الأدوات تجتمع لتكونه، وهي:

- أداة الاستثناء.

- المستثنى منه، وهو الذي يسبق الأداة.

- المستثنى: ويأتي بعد الأداة، ويكون حقيقة، متصلاً ومنفصلاً.

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري، مولى بني الحارث، إمام النحو، وحجة العرب، روى عن: الخليل بن أحمد، وعيسى بن عمر الثقفي، توفي سنة: ١٨٠هـ، وقيل: ١٨٨هـ، وقيل: ١٩٤هـ. انظر لترجمته: بغية الوعاة: (٢/٢٢٩-٢٣٠)، والبلغة، ص(١٦٣) وما بعدها، وسير أعلام النبلاء: (٣٥٢-٣٥١/٨).

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، (ص ٥٥٦).

والاستثناء قد يكون بـ (إلا) التي ليست للصفة، أو إحدى أخواتها، وهي: (غير) و (سوى) و (ليس) و (لا يكون) و (خلا) و (عدا) و (حاشا). وقد يكون بفعل دالّ على الإخراج كـ (أستثنى) ونحوه.

أقسام الاستثناء:

ينقسم الاستثناء إلى قسمين:

١- الاستثناء المتصل: وهو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه.

وقيل: المتصل: إخراج مذكور بـ (إلا) أو ما في معناها من حكم شامل، أو ملفوظ به، أو مقدر.

وينقسم إلى تام ومفرغ، فالتام هو: أن يكون المخرج منه مذكورًا، نحو: (قام القوم إلا زيدًا).

والمفرغ هو: ما حذف من جملة المستثنى منه، والكلام غير موجب، فلا بد من الأمرين معًا، نحو: ما قام إلا زيد، والتقدير: ما قام أحد إلا زيد.

وقيل: أن يكون المخرج منه مقدرًا في قوة المنطوق به، نحو: (ما قام إلا زيد)، التقدير: ما قام أحد إلا زيد.

٢- الاستثناء المنقطع: وهو ما لم يكن فيه المستثنى بعض المستثنى منه، مثل:

قول المقرّ: له عليّ مائة درهم إلا ثوبًا، ومثل قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾^(١) [النساء: ١٥٧] على أن الظن لا يعد علمًا يقينياً وإن كان داخلاً في مراتب العلم والمعرفة.

الفرع الثاني: تعريف الأصول لغة واصلاحاً:

الأصول لغة: جمع أصل، وهو أسفل كلّ شيء وأساسه الذي يقوم عليه، وجمعه أصول، يقال: استأصلت هذه الشجرة أي: ثبت أصلها، واستأصله أي:

(١) انظر لما سبق: <https://mawdoo3.com>

قلعه من أصله^(١).

وهو: ما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره، أو هو ما يبني عليه غيره^(٢).
واصطلاحًا: القاعدة الكلية التي تنطبق على ما تحتها من الجزئيات الكثيرة.
وقيل: كل حكم كلي جارٍ في كل ما تحقق فيه شرطه^(٣).

فهي تطلق على الأحكام الكلية والخلافات المطردة التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، في الأبواب التي ضمّنها الإمام الشاطبي أصول كل قارئ، وقاعدته العامة التي يكون تحتها جزئيات متعددة، كصلة هاء الضمير، وصلة ميم الجمع، والمدود، وتسهيل همزات أو تغييرها، أو نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها ثم حذفها، والفتح والإمالة وما إلى ذلك^(٤).

والأصول الدائرة على اختلاف القراءات هي: الإظهار، والإدغام، والإقلاب، والإخفاء، والصلة، والمد، والتوسط، والقصر، والإشباع، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والإسقاط، والنقل، والتخفيف، والفتح، والإمالة، والتقليل، والترقيق، والتفخيم، والاختلاس، والتتميم، والإرسال، والتشديد، والوقف، والسكت، والقطع، والإسكان، والرّوم، والإشمام، والحذف، وبيئات الإضافة، وبيئات الزوائد^(٥).

و ضد الأصول عدم علماء القراءة: الفرش، وهو مصدر فَرَشَ، أي: نَشَرَ^(٦).

(١) انظر: لسان العرب: (١٦/١١)، مادة (أ ص ل).

(٢) انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، للضباع، (ص ١٠).

(٣) المرجع السابق، (ص ١٠).

(٤) انظر: الوافي في شرح الشاطبية، (ص ١٩٨).

(٥) انظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة، (ص ١٠).

(٦) انظر: لسان العرب: (٣٢٨/٦)، والقاموس المحيط، للفيروز آبادي: (١/٧٧٥)، مادة: (ف ر ش).

والمقصود بالفرش عند علماء القراءات:

ما جاء من خلافاتٍ غير مطردةٍ في سور القرآن الكريم، وسمي فرشاً؛ لانتشار هذه القراءات في سور القرآن دون أصلٍ يجمعها، فكأنها انفرشت وتوزعت على السور، وهذا في الغالب، وقد يوجد في الفرش ما هو مطرد، وبعض القراء يسمون الفرش فروعاً في مقابلة الأصول^(١).

المطلب الثاني: ترجمة الإمام الكسائي:

أولاً: اسمه وكنيته ونسبته ومولده:

هو أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، وإنما قيل له الكسائي؛ لأنه دخل الكوفة وجاء إلى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء، فبقي عليه، وقيل: بل أحرم في كساء فنسب إليه.

وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي في منظومته:

وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ .: لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسْرِيلاً^(٢)

أما مولده: فولد نحو سنة: ١٢٠هـ.

ثانياً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

الإمام الكسائي أحد القراء السبعة، وكان رَحِمَهُ اللهُ إماماً في النحو، واللغة، والقراءات، وهو الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء والعربية بالكوفة بعد حمزة الزيات.

ولا ريب في أن الإمام الكسائي يعد إمام مدرسة الكوفة، فهو الذي وضع

(١) انظر: سراج القارئ، لابن القاصح، (ص ١٤٨)، وإتحاف فضلاء البشر، للدماطي، (ص ١٥٨).

(٢) مقدمة متن الشاطبية، (ص ٤)، البيت رقم (٣٩).

رسومها؛ ووطأ منهجها، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي^(١): كان عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم^(٢).

قال عنه ابن الأنباري^(٣): اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسيه ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادي^(٤).

وأثنى عليه الإمام الشافعي في النحو فقال: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي^(٥)، وقد تعلم النحو على كبر سنه.

وقال أبو عبيد^(٦) في كتاب القراءات: كان الكسائي يتخير القراءات، فأخذ من قراءة حمزة ببعض وترك بعضًا، وكان من أهل القراءة، وهي كانت علمه وصناعته، ولم نجالس أحدًا كان أضبط ولا أقوم بها منه^(٧).

(١) هو أبو الطيب، عبد الواحد بن علي العسكري اللغوي الحلبي، أحد العلماء المبرزين المتفنين بعلمي اللغة والعربية، له التصانيف الجليلة، قدم حلب وأقام بها إلى أن قتل في دخول الدمستق حلب سنة: ٣٥١هـ. انظر لترجمته: الوافي بالوفيات: (١٧٣/١٩)، وبغية الوعاة: (١٢٠/٢).

(٢) انظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف، (ص ١٧٥).

(٣) هو أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن الأنباري النحوي، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً له، وصنّف كتباً كثيرة في اللغة، وعلوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، توفي سنة: ٣٢٨هـ. انظر لترجمته: إنباه الرواة على أنباه النحاة: (٢٠١/٣).

(٤) انظر: غاية النهاية: (١/٥٣٨).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام: (٩٢٧/٤).

(٦) هو القاسم بن سلام الأنصاري البغدادي، الفقيه، المحدث، المقرئ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وغيره، توفي سنة: ٢٢٤هـ. انظر لترجمته: إنباه الرواة: (١٢/٣)، وما بعدها، ومعرفة القراء الكبار، (ص ١٠١).

(٧) معرفة القراء الكبار، (ص ٧٣).

وقال يحيى بن معين^(١): ما رأيتُ بعيني هاتين أصدق لهجةً من الكسائي^(٢).
وقيل لأبي عمر الدُّوري: كيف صحبتُم الكسائي على الدُّعابة التي فيه؟ قال:
لصدق لسانه.

وقيل للكسائي: لم لا تهمز الذَّيب؟ قال: أخاف أن يأكلني.
وكان من شأنه أن ينتقل في البلاد، فلم يُقم بالكوفة بل خرج إلى البوادي، فغاب
مُدَّةً طويلة، وكتب الكثير من اللغات والغريب عن الأعراب بنجد وتهامة، ثم قَدِمَ
وقد أنفَدَ خمسَ عشرةَ قنينةَ حَبْرٍ، غيرَ ما حفظه^(٣).
واستوطن بعد ذلك بغداد وعَلَّمَ الرشيد^(٤)، ثم عَلَّمَ ولده الأمين^(٥)، وكانت
له وجهةٌ تميِّزه عندهم، وكان أثيراً عند الخليفة، حتى أخرجَه من طبقة المؤدِّبين إلى
طبقة الجلساء والمؤانسين.

قال عنه الرشيد وكان مُعجِباً به: ما رأيتُ أفضل منه ولا أروع، ولا أبصر
بالقرآن والعربية^(٦).

قال الذهبيُّ: نال من الرِّياسة بإقراء محمد الأمين ولد الرشيد وتأديبه، وتأديبه
أيضاً للرشيد، ما لم ينله أحد من الجاه والمال والإكرام، وحصل له رياسة العلم
والدُّنيا.

(١) هو أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام المري بالولاء، البغدادي، شيخ المحدثين، سمع
من: سفيان بن عيينة، وخلق كثير، توفي سنة: ٢٣٣هـ. انظر لترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد:
(٢٥٣/٧)، وسير أعلام النبلاء: (٧١/١١).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي، (ص ٥٢٣)، ومعرفة القراء، (ص ٧٣).

(٣) معرفة القراء، (ص ٧٤)، وما بعدها.

(٤) هو هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أمير المؤمنين،
توفي سنة: ١٩٣هـ. انظر لترجمته: فوات الوفيات: (٢٢٥/٤).

(٥) هو أبو عبد الله، محمد بن هارون بن محمد الهاشمي العباسي، أمير المؤمنين الأمين، ابن أمير المؤمنين
الرشيد، توفي سنة: ١٩٩هـ. انظر لترجمته: فوات الوفيات: (٤٦/٤).

(٦) جمال القراء، (ص ٥٧٥)، والأعلام، للزركلي: (٤/٢٨٣).

قال الإمام ابن مجاهد: «وكان عليّ بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة ونظر في وجوه القراءات، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة، غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة. وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم. حدثني أحمد بن القاسم البرني قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال سمعت الكسائي وهو يقرأ على الناس القرآن مرتين. وقال خلف: كنت أحضر بين يدي الكسائي وهو يقرأ على الناس وينقون مصاحفهم بقراءته عليهم»^(١).

أما منزلته في الرواية والحديث: فقد حدث الكسائي عن: جعفر بن محمد الصادق^(٢)، والأعمش سليمان بن مهران^(٣)، وسفيان بن عيينة^(٤)، وآخرين. وحدث عنه: يحيى الفراء^(٥)، وخلف بن هشام البزار، وإسحاق بن أبي إسرائيل^(٦)، ومحمد بن يزيد الرفاعي^(٧)، ويعقوب الدورقي^(٨)، وأحمد بن حنبل، وآخرون.

(١) السبعة لابن مجاهد، (ص ٧٨).

(٢) هو أبو عبد الله، جعفر بن محمد الصادق وهو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي، كان من سادات أهل البيت فقهياً وعلماً وفضلاً، توفي سنة: ١٤٨هـ. انظر لترجمته: الوافي بالوفيات: (٩٨/١١).

(٣) هو أبو محمد، سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكوفي، رأى أنس بن مالك وحفظ عنه، ثقة، ثبت، توفي سنة: ١٤٨هـ. انظر لترجمته: معرفة القراء الكبار: (٩٤/١) وما بعدها، وغاية النهاية: (٣١٥/١).

(٤) هو أبو محمد، سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، الكوفي ثم المكي، توفي سنة: ١٩٨هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: (٤٥٤/٨)، وما بعدها.

(٥) هو أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي الكوفي، صدوق، ثقة، توفي سنة: ٢٠٧هـ. انظر لترجمته: بغية الوعاة: (٣٣٣/٢)، وغاية النهاية: (٣٧٢-٣٧١/٢).

(٦) هو أبو يعقوب، إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم بن كاسجر - بفتح الميم وسكون الجيم - المروزي، صدوق، توفي سنة: ٢٤٥هـ. انظر لترجمته: تاريخ بغداد: (٣٧٦/٧).

(٧) هو أبو هشام، محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاعة بن ساعدة العجلي الرفاعي، الكوفي، توفي سنة: ٢٤٨هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: (١٥٣/١٢).

(٨) هو أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم، الحافظ، الإمام، =

وقد ذكره ابن جَبَّان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث^(١).

ثالثاً: شيوخه في القراءة:

قرأ الكسائيُّ على: الأعمش سليمان بن مهران، وعاصم بن أبي النّجود، وحمزة بن حبيب الزيّات، ورُوي أنه قرأ عليه القرآن أربع مرات، وقرأ على أبي بكر بن عيَّاش، وغيرهم^(٢).

رابعاً: تلاميذه:

كان الإمام الكسائي متعدد العلوم؛ إذ كان من أئمة القراء واللغويين والنحاة، ولذلك كثر تلاميذه وتعدّدوا حسب الجوانب التي كان يتقنها ويحاضر فيها ويملي، فمنهم من أخذ عنه القراءات، واللغة، والنحو، وغيرها^(٣).

أما رواة القراءة عنه: فقد قرأ عليه عدد كبير، منهم: الليث بن خالد أبو الحارث، وأبو عمّر حفص الدوريُّ، وأبو عُبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن أبي سريح النهشلي^(٤)، ونصير بن يوسف الرازي^(٥)، وقتيبة بن مهران الأصبهاني^(٦)، ويحيى الفراء، وخلف بن هشام، وعبدالله بن أحمد بن ذكوان، وغيرهم كثير^(٧).

=الحجة، العبدى، القيسي مولاهم، الدورقي، توفي سنة: ٢٥٢هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: (١٤١/١٢).

(١) انظر: الثقات لابن حبان: (٤٥٧-٤٥٨).

(٢) انظر: معرفة القراء، (ص ٧٢)، وما بعدها.

(٣) انظر: المدارس النحوية، (ص ١٨٦).

(٤) هو أبو جعفر، أحمد بن أبي سريح الدارمي النهشلي، أحد القراء المعروفين، توفي سنة: ٢٥٠هـ. انظر لترجمته: غاية النهاية: (٤٢٧/٤).

(٥) هو أبو المنذر، نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي المقرئ النحوي، صاحب الكسائي، كان من الأئمة الخذاق، لا سيما في رسم المصحف، توفي سنة: ٢٤٠هـ. انظر لترجمته: معرفة القراء، (ص ١٢٥).

(٦) هو أبو عبد الرحمن، قتيبة بن مهران الأزاداني الأصبهاني المقرئ، توفي سنة: ٢٢٠هـ. انظر لترجمته: معرفة القراء، (ص ١٢٥).

(٧) انظر: معرفة القراء، (ص ٧٣).

خامساً: مصنفاته:

ألّف الإمام الكسائي كتباً كثيرة منها: معاني القرآن، والقراءات، والعدد واختلافهم فيه، والنوادر الكبير، والنوادر الأوسط، والنوادر الأصغر، وكتاب الهجاء، ومقطوع القرآن وموصله، والمتشابه في القرآن، وما يلحن فيه العوام، ومختصر في النحو، والمصادر، وكتاب الحروف، والهاءات^(١).

سادساً: وفاته رَحِمَهُ اللهُ:

توفي برنويه، قرية من قرى الرّبيّ، وهو في صحبة الرشيد، وكان ذلك في سنة: ١٨٩هـ، وقيل غير ذلك، وقد تُوفي في اليوم نفسه محمد بن الحسن الشيباني^(٢) صاحب أبي حنيفة، فقال الرشيد: دَفَنَّا الفقه والنحو بالرّبي^(٣).



(١) انظر: الفهرست، (ص ٩٠).

(٢) هو أبو عبد الله، محمد بن الحسن الشيباني، الكوفي، فقيه العراق، توفي سنة: ١٨٩هـ. انظر لترجمته: سير أعلام النبلاء: (٩/١٣٤).

(٣) انظر لترجمته: السبعة لابن مجاهد، (ص ٧٨-٧٩)، ومعرفة القراء الكبار، (ص ٧٢)، وما بعدها، وغاية النهاية: (١/٥٣٥)، وما بعدها، ووفيات الأعيان: (٣/٢٩٥)، وتاريخ الإسلام: (٤/٩٢٧)، وسير أعلام النبلاء: (٩/١٣١)، وشذرات الذهب: (٢/٤٠٧)، والأعلام: (٤/٢٨٣).

القسم الثاني

استثناءات الإمام الكسائي في أبواب الأصول

وفيه مطالب:

المطلب الأول: باب الهمز المفرد:

القاعدة العامة: قرأ الكسائي بتحقيق الهمز المفرد، فليس من أصله إبدال فاء ولا عين ولا لام الكلمة، واستثني له أربع كلمات هي:

- ١- لفظ ﴿الذَّبُّ﴾ وهو في ثلاثة مواضع في سورة يوسف:
 - أ- ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّبُّ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ [من الآية: ١٣].
 - ب- ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [من الآية: ١٤].
 - ج- ﴿وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّبُّ﴾ [من الآية: ١٧]. فقرأه بالإبدال^(١) في المواضع الثلاثة^(٢).

وهمة (الذَّب) عين الكلمة، اشتق من (ذأب): الذال والهمزة والباء أصل واحد يدل على قلة الاستقرار، وألا يكون للشيء في حركته جهة واحدة، يقال تذابت الريح: أتت من كل جانب، وسمي (الذَّب) بذلك لتذوبه من غير جهة واحدة، والإبدال والهمز لغات، وأصله الهمز^(٣).

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع، للداني، (ص ١٢٨)، وتجويز التيسير لابن الجزري، (ص ٤١٣).

(٢) قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَوَالَاهُ فِي بئرٍ وَفِي بئسَ وَرُشُهُمْ ... وَفِي الذَّبِّ وَرُشٌ وَالْكَسَائِيُّ فَأَبْدَلَا

متن الشاطبية، (ص ١٨)، البيت رقم (٢٢٢).

(٣) انظر: مقاييس اللغة: (٢/٣٦٨)، ومختار الصحاح، (ص ١١١)، وتاج العروس: (٤١١/٢)، وما بعدها، مادة (ذأب).

ووجه الإبدال: التخفيف، لكثرة استعماله، هذا مع ما فيه من الجمع بين اللغتين بعد الاعتماد على النقل^(١).

(٢) - استثنى له لفظ ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ ، وقد ورد في موضعين، في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد، الآية: ٢٠] وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُّوَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة، الآية: ٨] فيبدل الهمزة فيهما^(٢).

وأصدت بمعنى: أطبقت فيه لغتان، وقد اختلف علماء العربية في اشتقاق هذه الكلمة، فذهبت طائفة ومنهم أبو عمرو البصري إلى أن هذه الكلمة مشتقة من (أصدت)، والأصل (أأصدت) مهموز الفاء، فأبدلت الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فأصل فاء الكلمة همزة، ومعناها أطبقت، وعلى هذا تكون الهمزة قد خُفِّفت؛ لسكونها بعد ضمة.

ومنهم من يجعل فاءه واواً ك (أوفيت) فيقول: أنا موَصِد، والباب موَصِد بالواو لا غير، والواو على هذا الوجه أصلية، وهما لغتان فصيحتان معناهما: أغلقت عليهم فهي مغلقة^(٣).

«قال أبو منصور: هما لغتان: أوَصَدْتُ البابَ، وَأَصَدْتُه، إذا أَطَبَّقْتَهُ، والحظيرة يقال لها: الوَصِيدَة والأصِيدَة»^(٤).

(١) انظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، (ص ١٩٤)، وإبراز المعاني لأبي شامة، (ص ١٥٢)، واللائي الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي: (١/ ٢٧٨-٢٧٩)، والدر المصون، للسمين الحلبي: (٦/ ٤٥٢).

(٢) انظر: التيسير في القراءات السبع، (ص ٢٢٣)، وتبجير التيسير، (ص ٦١٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

﴿مُؤَصَّدَةٌ فَاهْمِزٌ مَعًا عَنْ فَتَى حَمِيٍّ .: وَلَا عَمَّ فِي وَالشَّمْسِ بِالْفَاءِ وَأَنْجَلًا

متن الشاطبية، (ص ٨٩)، البيت رقم (١١١٤).

(٣) انظر: تهذيب اللغة: (١٢/ ١٥٥-١٥٦)، مادة (و ص د)، والصحاح للجوهري: (٢/ ٥٥٠)، مادة (و

ص د)، وتاج العروس: (٩/ ٣٠٠-٣٠٢)، مادة (و ص د). وانظر: الحجة لابن زنجلة، (ص ٧٦٦)،

والحجة لابن خالويه، (ص ٢٣١ و ٣٧٢)، واللائي القليلة: (١/ ٢٧٥-٢٧٦)، والدر المصون: (١١/ ١١).

(٤) معاني القراءات للأزهري: (٣/ ١٤٨).

(٣) - استثنى له لفظي: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾، وقد وردا في موضعين: في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالُوا يَا بَنِي آدَمُ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الْأَرْضِ﴾ [من الآية: ٩٤]، وفي قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [من الآية: ٩٦] فيقرأها بالإبدال^(١).

ووجه الإبدال: أنه جعله عجمياً، وقاسه على ما جاء من الأسماء الأعجمية على هذا الوزن: نحو (طالوت)، و (جالوت)، و (هاروت)، و (ماروت).

واختلِفَ في أصلها فليل: هما أعجميان لا اشتقاقَ لهما، ومُنعا من الصرف للعلمية والعجمة، ويحتل أن تكون الهمزة أصلاً والألف بدلٌ عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العرب تتلاعب بالأسماء الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان، واختلفوا في اشتقاقهما: فليل: اشتقاقهما من أجيح النار وهو التهابها وشدة توقُّدها. وقيل: من الأجة، وهو الاختلاط أو شدة الحرِّ. وقيل: من الأَجِّ، وهو سرعة العدو، فكأن التقدير في يأجوج: (يفعل)، وفي مأجوج: (مفعول)، وجائز أن يكون ترك الهمز على هذا المعنى، ويجوز أن يكون مأجوج فاعولاً، وكذا يأجوج، فيكون الهمز فيها هو الأصل، وتركه من باب تخفيف الهمز.

وقيل: مأجوج من: ماج يموج إذا اضطرب، ويشهد لهذه المعاني ما وصفهم الله تعالى به بإفسادهم في الأرض على وجه القهر والغلبة يشبه تأجج النار والتهابها عاصية على موقدها وكونهم: ﴿مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ يناسب سرعة العدو. قال النحويون: والإبدال هو الاختيار؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية سوى هذا الحرف

(١) انظر: التيسير في القراءات السبع، (ص ١٤٦)، وتبجير التيسير، (ص ٤٤٩).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَيَأْجُوجَ مَأْجُوجِ الْكُلِّ نَاصِرًا... وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ شُكْلًا

متن الشاطبية، (ص ٦٧)، البيت رقم (٨٥٢).

غير مهموزة، نحو: طالوت، وجالوت، وشاروت، وماروت^(١).
 (٤) - استثنى له لفظ (يضاهون) وقد ورد في قوله تعالى في سورة التوبة:
 ﴿يُضَكَّهُتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [من الآية: ٣٠] فيقرأها بحذف الهمزة^(٢)،
 من (ضاهها) على وزن: (راما)، والمضاهاة: مشاكلة الشيء بالشيء، والهمز وحذفه
 لغتان، مثل أرجيت وأرجأت^(٣).

قال أبو منصور الأزهري: أكثر العرب يقولون: ضاهيته، ومن العرب من يهمز
 (ضاهأت)، يقال: ضاهأت الرجل، إذا دفعت به^(٤). وقال أبو إسحاق: أصل
 المضاهات في اللغة: المشابهة، قال: والأكثر ترك الهمز فيه، واشتقاقه من قولهم:
 امرأة ضهياء: وهي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لا تحيض، ومعناها: أنها
 أشبهت الرجال؛ لأنها لا تُدِّي لها يظهر، يقال: امرأة (ضَهِيًّا) بالقصر و (ضَهِيَاء)
 بالمد كحمرء، و (ضَهِيَاءة) بالمد وتاء التانيث ثلاث لغات، وشدَّ الجمع بين علامتي
 تانيث في هذه اللفظة. قيل: وقول من زعم أن المضاهاة بالهمز مأخوذة من امرأة
 ضَهِيَاء في لغاتها الثلاث خطأ؛ لاختلاف المادتين، فإن الهمزة في امرأة ضَهِيَاء زائدة
 في اللغات الثلاث، وهي في المضاهاة أصلية، فإن قيل: لم يَدْعَ أن همزة ضهياء
 أصلية وياؤها زائدة؟ فالجواب أن (فَعِيلًا) بفتح الياء لم يثبت^(٥).

(١) انظر: تهذيب اللغة: (١١/١٥٩-١٦٠)، مادة (أ ج ج)، ومعاني القرآن للزجاج: (٣/٣١٠)، والحجة
 لابن زنجلة، (ص ٤٣٣)، ومعاني القراءات للأزهري: (٢/١٢٣-١٢٤)، وإبراز المعاني، (ص ٥٧٦)،
 والدر المصون: (٧/٥٤٥).

(٢) انظر: التيسير في القراءات السبع، (ص ١١٨).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

يُضَاهُونَ صَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ .. وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَأَعْقِلًا

متن الشاطبية، (ص ٥٨)، البيت رقم (٧٢٧).

(٣) انظر: تهذيب اللغة: (٦/١٩١-١٩٢)، ولسان العرب: (١٤/٤٨٧)، مادة (ض ه ا).

(٤) انظر: معاني القراءات: (١/٤٥٢).

(٥) انظر: تهذيب اللغة: (٦/١٩١-١٩٢)، والمخصص لابن سيده: (٥/٢٧)، ولسان العرب: (١٤/٤٨٧)، =

ومن دلالات الاستثناء في ما سبق:

- ١- الجمع بين اللغات من حيث تحقيق الهمز وتخفيفه.
- ٢- أن القراءة سنة متبعة فليس للقارئ أن يختار ما لم يرو، وإلا لكان الأولى اطراد الباب عنده.

المطلب الثاني: باب الإظهار والإدغام، وفيه فرعان:

الفرع الأول: باب ذال إذ:

القاعدة العامة: قرأ الكسائي بالإدغام عند حروفها الخمسة، وهي: التاء، والزاي، والصاد، والذال، والسين. واستثنى له حرف الجيم، فله فيه الإظهار^(١).
والإظهار هو الأصل، ووجه الإظهار عند الجيم خاصة: بُعد مخرجها من مخرج الذال، حيث كانت من وسط السان، والذال من طرفه، ولم يعطها حكم الشين في هذا الباب، كما لم يعطها حكمها في إدغام لام التعريف فيها^(٢).

الفرع الثاني: باب إدغام حروف قربت مخرجها:

القاعدة العامة: أظهر الكسائي الحروف المتقاربة، واستثنى له أربع عشرة كلمة يقرأها بالإدغام، وهي:

- (١) - يدغم الباء المجزومة في الفاء^(٣)، وقد وردت في خمسة مواضع، هي:

= مادة (ض هـ ا). وإبراز المعاني، (ص ٥٧٦)، والدر المصون: (٦/٣٩-٤٠).

(١) انظر: التيسير، (ص ٤٢)، وتحرير التيسير، (ص ٢٣١).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

فإِظْهَارُهَا أَجْرَى دَوَامِ نَسِيمِهَا .. وَأَظْهَرَ رِيًّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢١)، البيت رقم (٢٦٠).

(٢) انظر: الكتاب لسبويه: (٤/٤٤٦)، واللاحي الفريدة: (١/٣٣٦)، وإبراز المعاني، (ص ١٨٦).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٣)، وتحرير التيسير، (ص ٢٣٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجُزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا .. حَمِيداً وَخَيْرٌ فِي يَثْبُ قَاصِداً وَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٧٧).

﴿وَمَنْ يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء، من الآية: ٧٤].

﴿وَأِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَمْ نَأْتِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد، من الآية: ٥].
 ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُ وَكْرٌ﴾ [الإسراء، من الآية: ٦٣].
 ﴿قَالَ فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه، من الآية: ٩٧].
 ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْبَأْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات، من الآية: ١١].

ووجه القراءة بالإدغام فيها: «أن مخرج الباء من الشفتين ومخرج الفاء من أطراف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى، فقد اشتركا في الشفة، واشتركا هنا في الانفتاح والاستفال، وفي الفاء نفخ يقابل ما في الباء من الجهر والشدة أو يقاربهما، فقد حصل التكافؤ والتقارب في التكافؤ فساغ الإدغام لذلك، هذا مع صحة نقله وثبات روايته»^(١).

قال سيويه: «والباء قد تدغم في الفاء؛ للتقارب، ولأنها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك، لكثرة الإدغام في حروف الفم»^(٢).

(٢) - يدغم أبو الحارث (يفعل) المجزوم في ذال (ذلك)^(٣). وقد وردت في ستة مواضع في القرآن الكريم، هي:

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ في سورة البقرة [من الآية: ٢٣١].
 ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ في سورة آل عمران [من الآية: ٢٨].
 ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾.

(١) اللالئ الفريدة: (١/٣٦٣).

(٢) الكتاب: (٤/٤٤٨).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتحبير التيسير، (ص ٢٣٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَعْ جُزْمِهِ يَفْعَلُ بِذَلِكَ سَلَّمُوا:

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٧٨).

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ كلاهما في النساء

[من الآية: ٣٠ و ١١٤].

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ في سورة الفرقان [من الآية: ٦٨].

﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ في سورة المنافقين [من الآية: ٩].

ووجه القراءة بالإدغام فيها: تقارب المخرجين، والاشتراك في الانفتاح والاستفال والجهر، وإدغام لام التعريف فيهما، غير أن اللام بين الرخوة والشديدة، وفي الذال رخاوة كاملة إلا أنها من مخرج الظاء، فساغ أن يعطى حكمها. هذا كله مع صحة النقل، وثبات الرواية، فهذا الاحتجاج المذكور هو الذي سلموا به من اعتراض المعترضين، وطعن الطاعنين، لذلك قال الإمام الشاطبي:

(ومع جزمه يفعل بذلك سلموا).

نبه بقوله: (سلموا) إلى تسليم أصحاب الحجة له من الاعتراض والطعن عليه باحتجاجهم له؛ وذلك لأن قوماً اعترضوا على أبي الحارث في إدغامه، وقالوا: إن أصل الكسائي إظهار هذه اللام؛ لأن أصلها الحركة، ولهذا أظهرها عند حرف هو أولى بها من الذال؛ لأنه أقرب إليها منها، أو هو من مخرجها على الخلاف في ذلك، وهو: النون، نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةً﴾ [البقرة، من الآية: ٢١١] ولو كان يرى إدغامها في الدال لأدغمها في النون.

فالجواب عن ذلك أن النون لما لم يدغم فيها شيء مما أدغمت فيه استوحش من إدغام اللام فيها لذلك، وأن الكسائي اعتبر هذه العلة في اللام هي التي أصلها الحركة، لتعاقد السبيين، وأنه لم يعتبرها في لام (هل) و (بل)؛ لضعف العلة المذكورة بانفرادها عن العلة الأخرى، فهذه الحجة في إظهار: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةً﴾ ونحوه أولى مما احتجوا به من أن أصل اللام الحركة، بدليل أن القراء أدغموا سواكن كثيرة مما أصله الحركة الإعرابية والبنائية غير معاملين للأصل بل للفظ، لما

يحصل بذلك من التخفيف بالإدغام^(١).

(٣) - يدغم الكسائي الفاء في الباء من (يخسف بهم)^(٢)، وقد وردت في سورة سبأ في قوله تعالى: ﴿إِنْ شَأْ نُخَسِّفَ بِهِمُ الْأَرْضَ﴾ [من الآية: ٩].

ووجه القراءة بإدغامها: أن مخرج الباء من الشفتين، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العلى، فاتفقا في المخرج للمقاربة.

وقد نبه الإمام الشاطبي بقوله: (راعوا) على مراعاة أهل الأداء وقراءتهم به، وترك التفاتهم إلى من أنكر إدغامه، واعتل بأنه يؤدي إلى الإخلال بما في الفاء من صفة التفشي^(٣). والحجة لإدغام ذلك: اشتراك الفاء والباء في الشفة، وفي الانفتاح، والاستفال، وأن الفاء مهموسة رخوة، والباء مجهورة شديدة، فكانت أقوى منها، فحسن الإدغام.. مع روايته لذلك ونقله له^(٤).

(٤) - يدغم الكسائي الذال في التاء في (عدت) و (نبذتها)^(٥) وقد وردتا في قوله تعالى: ﴿إِنِّي عَدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ في سورتي: غافر [من الآية: ٢٧] والدخان [من

(١) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/ ٣٦٥)، والدر المصون: (٢/ ٤٥٧). وانظر: الفصل في صناعة الإعراب، للزحشري، (ص ٥٥٢).

(٢) وقراءة الكسائي بالياء: (يُخَسِّفُ) مع الإدغام. انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتجويد التيسير، (ص ٢٣٤). قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

..... وَنَخَسِّفُ بِهِمْ رَاعَوْا وَشَدًّا تَنَقُّأً

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٧٨).

(٣) ضعّفها الزحشري في: الفصل في صناعة الإعراب، (ص ٥٥٣)، وضعّفها ابن عصفور؛ لما فيها من إذهاب التفشي الذي في الفاء، وذكرها ضمن: (ما أدغمته القراءة على غير قياس). انظر: المتع الكبير في التصريف، (ص ٤٥٦).

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/ ٣٦٥-٣٦٦).

(٥) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتجويد التيسير، (ص ٢٣٥).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَعَدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا .. شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأُورَثُمُوا خَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٧٩).

الآية: ٢٠] وفي قوله تعالى من سورة طه: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا﴾ [من الآية: ٩٦].

ووجه القراءة بإدغامها: التقارب، حيث اشترك الذال والتاء في طرف اللسان، وجهر الذال يقابل شدة التاء، ورخاوتها تقابل همس التاء، وأن لام التعريف تدغم فيهما، وأنها متصلتان بكلمة واحدة^(١). وهي الأدلة التي أشار إليها الإمام الشاطبي بقوله:

(وعذت على إدغامه ونبذتها شواهد حماد).

(٥) - يدغم الكسائي التاء في التاء من (أورثتموها)^(٢)، وقد وردت في موضعين، في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَتُودُوا أَن تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [من الآية: ٤٣].

وفي قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [من الآية: ٧٢]. ووجه القراءة بالإدغام: قُرب مخرجي الحرفين، أعني: التاء والتاء، و لصحة نقله وحسنه في العربية، وذلك أن التاء والتاء مشتركتان في طرف اللسان، ومشتركتان في الهمس، وفي التاء رخاوة وفي التاء شدة، ولا مقال في حسن إدغام الأضعف في الأقوى لما يكتسب من القوة بذلك^(٣).

(١) انظر: المقتضب، للمبرد: (١/١٧٣)، والحجة لابن خالويه، (ص ٣١٤)، واللائح الفريدة: (١/٣٦٦).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتبجير التيسير، (ص ٢٣٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَعُدْتُ عَلَى إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا .. شَوَاهِدُ حَمَادٍ وَأُورِثْتُمُوهَا خَلَا
لَهُ شَرْعُهُ..... ::

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيتان رقم (٢٧٩-٢٨٠).

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ١٥٦)، ومعاني القراءات للأزهري: (١/٤٠٦)، واللائح الفريدة: (١/٣٦٧).

(٦) - يدغم الكسائي نون (ياسين) في الواو من: ﴿يَسَّ ۝١﴾ وَأَلْقُرَّانِ ﴿ في سورة يس، [الآيتان: ١-٢] وَ ﴿تَّ وَالْقَلَمِ ﴿ في سورة القلم (١) [الآية: ١].

ووجه إدغامها: مراعاة الاتصال لفظاً، فأدغمت النون في الواو قياساً على كل نون ساكنة قبل واو، وقيل: من أدغم أتى به على الأصل، وقيل: بنوا الكلام على الوصل، حيث التقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكن، فوجب الإدغام (٢).

قال الزجاج: " والذي أختار إدغام النون في الواو كانت النون ساكنة أو متحركة؛ لأن الذي جاء في التفسير يباؤها من الإسكان والتبيين؛ لأن من أسكنها وبينها فإنها يجعلها حرف هجاء، والذي يدغمها فجائز أن يدغمها وهي مفتوحة، وجاء في التفسير أن نون الحوت التي دحيت عليها الأرضون السبع، وجاء في التفسير أن نون الدواة" (٣).

قال الأزهري: إدغام النون وإظهارها لغتان، فاقراً كيف شئت (٤).

(٧) - يدغم الكسائي دال الهجاء من (صاد) في الذال من ﴿كَهَيَعَصَّ ۝١﴾ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ ﴿ (٥) في سورة مريم [الآيتان: ١-٢].

(١) انظر: التيسير، (ص ١٨٢)، وتخير التيسير، (ص ٥٢٢).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَيَاسِيْنُ أَظْهَرَ عَنْ فَيِّ حَقُّهُ بَدَا .: . وَنُونٌ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرُشِهِمْ خَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨١).

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة، (ص ٧١٧)، والحجة لابن خالويه، (ص ٢٩٧)، واللاحي الفريدة: (١/ ٣٦٩)،

وإبراز المعاني، (ص ١٩٨)، والدر المصون: (٩/ ٢٤٣).

(٣) معاني القرآن للزجاج: (٥/ ٢٠٣).

(٤) معاني القراءات: (٢/ ٣٠٣، و ٣/ ٨٣).

(٥) انظر: التيسير، (ص ١٤٨)، وتخير التيسير، (ص ٤٥٢).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَجَرْمِيٌّ نَصْرٍ صَادٌ مَرِيْمٌ مَنْ يُرْدُ .: . ثَوَابٌ لَبِثَتْ الْفَرْدَ وَالْجَمْعُ وَصَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٢).

ووجه الإدغام: مراعاة الاتصال لفظاً، وللمقاربة بين الحرفين، وإذا شاع الإدغام في ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ﴾ و ﴿تَ وَالْقَلْبَ﴾ مع الاتفاق على إدغام: ﴿مِنَ وَالِّ﴾ وشبهه، فسوغه في ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أولى؛ لعدم الاتفاق على الإدغام في: ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا﴾^(١).

قال الأزهري: هذه لغات، اتفق أهل اللغة على جواز جميعها مع اختلافها، فبأيها قرأت فأنت مصيب، فاقرأ كيف شئت^(٢).

٨- يدغم الكسائي ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ﴾^(٣)، في موضعي سورة آل عمران [من الآية: ١٤٥].

ووجه الإدغام: التقارب من المخرج؛ لأنها من طرف اللسان، وأنها مشتركان في الانفتاح والاستفال، وفي إدغام لام التعريف فيها، وأن الثاء من مخرج الظاء، فجاز أن يعطى حكمها في صحة إدغام الدال فيها^(٤).

٩- يدغم الكسائي الثاء في التاء من ﴿لَيْثُ﴾ و ﴿لَيْثُمَ﴾ حيث وردتا^(٥).
ووجه القراءة بالإدغام: التقارب في المخرج، والاشترك في الانفتاح والاستفال والهمس، وإدغام لام التعريف فيها، مع أن التاء أقوى من الثاء؛ لما فيها من الشدة،

(١) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٢٣٤)، واللائل الفريدة: (١/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٢) انظر: معاني القراءات: (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتحرير التيسير، (ص ٢٣٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَحَرْمِي نَصْرٍ صَادٍ مَرْمَمٍ مَنْ يُرِدْ .. ثَوَابَ لَيْثُ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ وَصَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٢).

(٤) اللآلئ الفريدة: (١/ ٣٧٠). وانظر: الكتاب لسيبويه: (٤/ ٤٥٨).

(٥) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتحرير التيسير، (ص ٢٣٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَحَرْمِي نَصْرٍ صَادٍ مَرْمَمٍ مَنْ يُرِدْ .. ثَوَابَ لَيْثُ الْفَرْدِ وَالْجَمْعِ وَصَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٢).

فقوي حسن الإدغام لذلك^(١).

١٠- يدغم الكسائي النون في الميم من ﴿طَسَمَ﴾^(٢) في سورتي الشعراء والقصص [الآية: ١].

ووجه إدغام النون في الميم: قرب مخرجيهما، وأن النون تدغم عند الميم^(٣)، وأن همزة الوصل قد وصلت ولم تقطع في قوله (آلم الله) فلما سقطت همزة الوصل وهي لا تسقط إلا في الدرج مع هذه الحروف فكذلك لا تتبين النون عند الميم^(٤).

١١- يدغم الكسائي الذال في التاء من ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ و ﴿أَخَذْتُمْ﴾ حال إسنادهما لضمير المفرد أو الجمع^(٥)، حيث وردتا.

ووجه إدغامها: أن مخرج الذال من طرف اللسان مع أطراف الثنايا العليا، ومخرج التاء: من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، فوجب الإدغام؛ للتخفيف، لمقاربة المخرج^(٦).

(١) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ١٠٠)، ومعاني القراءات للأزهري: (١/ ٢١٩)، واللائي الفريدة: (١/ ٣٧٠).

(٢) انظر: التيسير، (ص ١٦٥)، وتجوير التيسير، (ص ٤٨٧).
قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَطَاسِيْنٌ عِنْدَ الْمِيْمِ فَآزَ اتَّخَذْتُمْ .: أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَآشَرَ دَغْفَلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٣).

(٣) انظر: المفصل في صنعة الإعراب، (ص ٥٥٣).

(٤) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٣١٨)، والحجة لابن زنجلة، (ص ٥١٦-٥١٧)، ومعاني القراءات: (٢/ ٢٢٣)، واللائي الفريدة: (١/ ٣٧١).

(٥) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتجوير التيسير، (ص ٢٣٥).
قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَطَاسِيْنٌ عِنْدَ الْمِيْمِ فَآزَ اتَّخَذْتُمْ .: أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَآشَرَ دَغْفَلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٣).

(٦) انظر: المقتضب: (١/ ١٧٣)، والمعجم الوسيط: (١/ ٨)، والحجة لابن خالويه، (ص ٧٧)، واللائي الفريدة: (١/ ٣٧١)، والدر المصون: (١/ ٣٥٥).

١٢- يدغم الكسائي الباء في الميم من ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾^(١) في قوله تعالى في سورة هود: ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُنْ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [من الآية: ٤٢].

ووجه إدغامها: اشتراكها في الشفة والانفتاح والاستفال والجهر، وأن الباء شديدة، والميم بين الرخوة والشديدة وفيها غنة، فكانت أقوى من الباء، فقوي حسن الإدغام، وقيل: مقارنة مخرج الحرفين، وبناء الباء على السكون للأمر، فحسن الإدغام لحسنه في قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾^(٢).

١٣- يدغم الكسائي الثاء في الذال من ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾^(٣) في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحَمَّلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتَرَكَّهُ يَلْهَثُ ذَٰلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [من الآية: ١٧٦].

ووجه الإدغام: الاشتراك في طرف اللسان في الانفتاح والاستفال، وأن الثاء مهموسة رخوة، والذال مجهورة شديدة، فقوي حسن الإدغام^(٤).

١٤- يدغم الكسائي الباء في الميم من ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ في موضع سورة البقرة^(٥) [من الآية: ٢٨٤].

(١) انظر: التيسير، (ص ٤٥)، وتجنيد التيسير، (ص ٢٣٦).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي أَرْكَبٍ هُدَى بَرٍّ قَرِيبٍ يَخْلِفُهُمْ .. كَمَا ضَاعَ جَاءَ يَلْهَثُ لَهُ دَارِ جُهَلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٤).

(٢) انظر: أسرار العربية، للأبشاري، (ص ٢٩٠)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٢/٩٥٦)، والحجة لابن خالويه، (ص ١٨٧)، واللائلي الفريدة: (١/٣٧٢).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٤)، وتجنيد التيسير، (ص ٢٣٥).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي أَرْكَبٍ هُدَى بَرٍّ قَرِيبٍ يَخْلِفُهُمْ .. كَمَا ضَاعَ جَاءَ يَلْهَثُ لَهُ دَارِ جُهَلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٤).

(٤) انظر: اللالئ الفريدة: (١/٣٧٢).

(٥) وقراءة الكسائي: بالجزم (يُعَذِّبُ) مع الإدغام. انظر: التيسير، (ص ٤٥)، وتجنيد التيسير، (ص ٢٣٦، و٣١٦).

ووجه الإدغام: «اشتراكهما في الشفة والانفتاح والاستفال والجهر، وأن الباء شديدة، والميم بين الرخوة والشديدة وفيها غنة، فكانت أقوى من الباء، فقوي حسن الإدغام»^(١).

المطلب الثالث: باب الفتح والإمالة:

● **القاعدة الأولى:** يميل الكسائي كل ألف متطرفة رسمت في المصحف ياء، نحو: ﴿يَأْسَفُنِي﴾ [يوسف، من الآية: ٨٤]. واستثني له خمس كلمات لا تمال وإن كانت الألف فيها مرسومة ياء، وهي: (لدى - إلى - على - حتى - ما زكى)^(٢).

فأما (لدى) فقد ورد في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [من الآية: ٢٥] وهو مرسوم بالألف في سورة يوسف، واختلفت المصاحف في سورة الطول، فرسم في بعضها بالألف، وفي بعضها بالياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَلْقُوهُ لَدَى الْخَنَازِرِ كَظَمِينَ﴾ [من الآية: ١٨].

وأما (إلى) و (على) حيث وردا، فقد رسم جميع ما جاء منها بالياء. وعلة ترك إمالة: (لدى) و (إلى) و (على): أن (إلى) و (على) حرفان، وإمالة الحروف قليلة؛ لضعفها وجمودها، وعدم انقلاب ألفاتها، و (لدى) محمول عليها،

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَقَالُونَ ذُو خُلْفٍ فِي الْبَقْرَةِ فَقُلْ .. يُعَدِّبُ دَنَا بِالْخُلْفِ جُوداً وَمُوبِلاً

متن الشاطبية، (ص ٢٣)، البيت رقم (٢٨٥).

(١) اللآلئ الفريدة: (١/ ٣٧٢). وانظر: أسرار العربية، للأنباري، (ص ٢٩٠)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٢/ ٩٥٦).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٤٦)، وتجبير التيسير، (ص ٢٣٩).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا .. زَكَّى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَيَّ

متن الشاطبية، (ص ٢٤)، البيت رقم (٢٩٦).

ومشبه بهما؛ لافتقاره إلى ما يضاف إليه، كافتقارهما إلى ما يدخلان عليه، لذلك قيل: لو سميت بـ (إلى) و (لدى) وثبتت لقلت: لدوان، إلوان، وكذلك لو سميت بـ (على) لقلت: علوان، وقد جمع المهدي رحمته الله على رسمهن بالياء وترك إمالتهم في فصل واحد، فقال: إن قيل: ما بال (لدى) و (إلى) و (على) يكتبن بالياء ولا يملهن أحد، وفي ذلك بين النحويين اضطراب كثير واختلاف في العلة عليها، وأحسن من ذلك أن الألف فيهن شبهت بالألف في نحو (قضى) و (رمى) من حيث كان (قضى) و (رمى) لا بد لهما من فاعل، كما أن (لدى) و (إلى) و (على) لا بد لهن من شيء يدخلن عليه. وقال: وأيضاً فإن (لدى) و (إلى) و (على) إذا جاء بعدهن الظاهر كان لفظهن بالألف، وإذا جاء بعدهن المضمرة كان بالياء، فأشبهن (قضى) و (رمى) في ذلك؛ لأنهما إذا كان بعدهما الظاهر كان لفظهما بالألف، وإذا أخبرت بها عن نفسك كان لفظهما بالياء، فلما أشبهن (قضى) و (رمى) ونحوهما في بعض الأحوال كتبن بالياء، ولم يجعل لهن حكم (قضى) و (رمى) ونحوهما في سائر الأحوال من الإمالة وغيرها؛ لأن المشبه بالشيء ليس مثله، قال: وهذا أحسن ما قيل في ذلك^(١).

وأما (حتى) فإنه مرسوم بالياء وعلته ذلك أن ألفه رابعة، وأنه بمنزلة (فعلى) في اللفظ، وعلته ترك إمالتة: أنه حرف لا يعرف لألفه أصل، وفروعي لفظه في الكتابة، وجهالة ألفه مع كونه حرفاً في ترك الإمالة، فراعى اللفظ في الأمرين جميعاً. وعلل بعضهم رسمه بالياء بإرادته الفرق بين حاله مع المضمرة والظاهر؛ لأنه مع المضمرة يرسم الألف، ومع الظاهر يرسم بالياء، فكان المضمرة أولى بالألف؛ لأنه يرد الأشياء إلى أصولها. و (إلى) و (على) مثلها في هذه العلة أيضاً فيضاف إلى ما

(١) انظر: المقتضب: (٣/٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٣/٣٣٣)، وشرح التصريح: (٢/٦٥٠)، وشرح الهداية: (٢/١١٢-١١٣).

تقدم من العلة فيها.

أما (زكى) وهو فعل وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا زَكَّيْنَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ في سورة النور [من الآية: ٢١] فهو مرسوم بالياء في المصاحف ولكنه لا ييال؛ لأن ألفه منقلبة عن واو، لأنه يقال: (زكا يزكو زكوت)، فمنعت الألف من الإمالة إشارة إلى أن أصلها الواو^(١).

● القاعدة الثانية: القاعدة العامة: لا يميل الكسائي الألف المنقلبة عن واو.

واستثنى له من ذوات الواو ما يلي:

(١) - كل فعل أو اسم كان واوياً وزيد عليه حرف أو أكثر فصار يائياً، فيميله^(٢)، نحو: (زكى) و (أنجى) و (ابتلى)، و (أدنى)، ووجه إمالته: لأنه وإن كان ثلاثيًه من ذوات الواو، فما زاد على الثلاثي ينتقل إلى الياء. والزيادة تكون بتضعيف الفعل نحو: (زكى-نجى) بتشديد الكاف والجيم، وبحروف المضارعة نحو: (يرضى-تتلى-يُدعى)، وبالحروف الزائدة الدالة على التعدية أو غيرهما، نحو: (أنجى-اعتدى-استغنى-استعلى-فتعالى-ابتلى)، وقد يجتمع في الكلمة حرف المضارعة والتضعيف نحو: (يزكى)، وقد يجتمع فيها الحرف الزائد والتضعيف نحو: (تزكى) و (تجلى). وقد يجتمع فيها حرف المضارعة والحرف الزائد والتضعيف نحو: (يتزكى).

(١) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج: (١٦٦/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري:

(٢/٤٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب: (٣/٣٣٣)، واللالئ الفريدة: (١/٣٨٩-٣٩٠)، والوافي في

شرح الشاطبية، (ص ١٤٣)، وإبراز المعاني، (ص ٢١٠).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٤٦)، وتحبير التيسير، (ص ٢٤٠).

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَكُلُّ ثَلَاثِيٍّ يَزِيدُ فَإِنَّهُ .. مُمَالٌ كَزَكَّاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

متن الشاطبية، (ص ٢٤)، البيت رقم (٢٩٧).

والدليل على أن هذه الألف منقلبة عن ياء فيما ذكر أنه يقال: زكَّيت نجَّيت، هما يرضيان ويدعيان، والآيتان تتليان، ويقال: أَنْجَيْنَا، اَعْتَدَيْنَا، اسْتَعْنَيْتَ، اسْتَعْلَيْتَ، ابْتَلَيْتَ، تَعَالَيْتَ. وهما يزكَّيان، وتزكَّيان، ويتزكَّيان. فتظهر الياء عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، أو نون المتكلم، أو تاء الفاعل، فحينئذ يصير الفعل يائياً فتمال ألفه. ومن ذلك: أفعل في الأسماء نحو: (أزكى، أدنى، أربى، أعلى، الأدنى، الأعلى)؛ لأن لفظ الماضي في ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير. فتقول: أدنيت، أزكيت، أربيت، أعليت. قال العلامة أبو شامة: فقد بان أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو: (أدنى)، ويكون فعلاً ماضياً نحو: (أنجى)، ويكون فعلاً مضارعاً مبنياً للفاعل نحو: (يرضى)، وللمفعول نحو: (يُدعى)^(١).

«وعلة انتقال ما زاد من الأفعال الماضية وعلى الثلاث إلى الياء: الحمل على المضارع في الانتقال إليها، وعلة المضارع في ذلك انكسار ما قبل آخره»^(٢).

(٢) - واستثني له من ذوات الواو: ﴿نَلَّهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا نَلَّهَا﴾ وَ ﴿طَحَّنَهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّنَهَا﴾ [الآيتان: ٢ وَ ٦] وَ ﴿سَجَى﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَيْلٍ إِذَا سَجَى﴾ في سورة الضحى [الآية: ٢]، وَ ﴿دَحَّهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَّهَا﴾ في سورة النازعات [الآية: ٣٠] فيميلها^(٣).

ووجه إمالتها: أنها كانت من رؤوس الآي التي قرأ بإمالتها، وقد أمال ما قبلها وما بعدها، لكونها من ذوات الياء أمالها أيضاً إتباعاً لإمالة ما قبلها وما بعدها؛

(١) انظر: الأصول في النحو: (١٦١/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب: (٤٥٣/٢)، وإبراز المعاني، (ص ٢١٠)، والوافي، (ص ١٤٣).

(٢) اللالئ الفريدة: (١/٣٩١).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٩)، وتحرير التيسير، (ص ٢٤٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَحَرَفٌ تَلَاهَا مَعْ طَحَّهَا وَفِي سَجَى .. وَحَرَفٌ دَحَّهَا وَهِيَ بِالْوَاوِ تُبْتَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، البيت رقم (٣٠٣).

ليستوي اللفظ بإمالة الجميع، فيحسن في السمع، ويعذب في التلاوة، والعرب تقصد المسألة في كثير من كلامها، ألا ترى أنهم قد قالوا: رأيت عماداً مالوا الألف المبدلة من التنوين، إتباعاً لإمالة الألف التي قبلها، وقالوا: يجب كسر الياء لأجل كسر الحاء، وعليه قراءة الحسن، والأعمش، مع أن ألفات الكلم الثلاث قد يرجع إلى الياء، إذا بنيت الكلم المذكور لما لم يسم فاعله، أو ضعفت، ولأنها رسمت في المصحف بالياء كأخواتها من ذوات الياء، فلما ألحقت بها كتابة طلباً للمشاكلة ألحقت بها إمالة لذلك^(١).

قال الواقدي: «بل إمالتهما كقولك إذا بنيتها للمفعول: (قُلِي)، و (سُجِي) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما، فتخلف الياء فيها الألف، فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذا أمكن غيره»^(٢).

(٣) - واستثني له من ذوات الواو: ﴿ضَحَّهَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ في سورة الشمس [الآية: ١] و ﴿وَالضُّحَى﴾ في بداية سورة الضحى [الآية: ١]، و ﴿الرَّبَّوْا﴾ حيثما ورد في القرآن، و ﴿الْقَوَى﴾ في قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ سَدِيدَ الْقَوَى﴾ في سورة النجم [الآية: ٥] فيميلها جميعاً^(٣).

ووجه إمالتها: ما كان منها رأس آية: فللتناسق بين الآي، ولأن كثيراً من العرب يبنون ما انضم أوله وانكسر من ذوات الواو، من هذا البناء فراراً من الواو بعد الضم والكسر، والفرار من الواو إلى الياء معروف في لغتهم، ألا تراهم قالوا: ميت

(١) انظر: إبراز المعاني، (ص ٢١٤)، واللآلئ الفريدة: (١/٣٩٨)، والدر المصون: (١١/٣٦).

(٢) شرح التصريح على التوضيح: (٢/٦٤١).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٢٢٣)، وتحرير التيسير، (ص ٢٤٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَأَمَّا ضَحَّاهَا وَالضُّحَى وَالرَّبَّوْا مَعَ الِ .. قَوَى فَأَمَالَهَا وَبَالَوْا تُخْتَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، البيت رقم (٣٠٤).

وهين، والأصل: (مَيُوت) وَ (هَيُونَ)، فقلبوا الواو ياء، وأدغموا الياء الساكنة فيها. ولما بنى هذا النوع بالياء لما ذكرناه ساغت إمالته، ورسمه بالياء تنبيهاً على ذلك، وانضاف إلى ذلك في ﴿صُحَّتْهَا﴾ وَ ﴿وَالضُّحَى﴾ وَ ﴿أَلْقَى﴾ رسماً بالياء، وأنها في رؤوس الآي التي أمالها الكسائي.

وأما ﴿الرَّبِوَا﴾ فإنه مرسوم بالواو والألف بعدها، أما الواو فعلى مراد التفخيم، وأما الألف بعدها فأشبهه واوه بواو (قالوا) ونحوه. وقال بعضهم: إنها كتبت بالواو بناء على أصله؛ لأنه (ربا يربو) بواو، أصل اللفظ به (الربوا) فاستثقلوا الضمة على الواو فأسكنوها، فانقلب ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فردوها في الخط إلى أصلها. ولم يأت (الربا) في رؤوس الآي المماله لهما، فإمالته لما تقدم من رد ألفه إلى الياء في الثنية لا غير. ويقوي الإمالة فيه: وقوع الرءء المكسورة في أوله^(١).

٤- واستثني له من ذوات الواو: الألفات المقصورة في أواخر الآيات في السور الإحدى عشر، وهي: طه، النجم، الشمس، الأعلى، الليل، الضحى، العلق، النازعات، عبس، القيامة، المعارج، فيميل الألفات التي أصلها الواو^(٢).

والعلة في إمالة جميع أواخر الآي المذكورة ظاهر؛ لما يحصل بإمالتها من مناسبة الآي وجريها على سنن واحد، ومما يزيد الإمالة له فيها قوة: أن رؤوس الآي

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: (١٠ / ٣٢٧)، مادة (رب و)، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: (٤ / ٢٦)، وشرح التصريح على التوضيح: (٢ / ٦٤٤)، واللائئ الفريدة: (١ / ٣٩٩)، وإبراز المعاني، (ص ٢١٤)، والوافي، (ص ١٤٥).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٤٧ و ١٥٣)، وتجبير التيسير، (ص ٤٦٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَمِمَّا أَمَالَهُ أَوْ آخِرُ آيٍ مَا .. بَطَّهَ وَآيِ النَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلَا
وَفِي الشَّمْسِ وَالْأَعْلَى وَفِي اللَّيْلِ وَالضُّحَى .. وَفِي أَقْرَأُ وَفِي النَّازِعَاتِ تَمَيَّلَا
وَمِنْ تَحْتِهَا ثُمَّ الْقِيَامَةِ فِي الِ .. مَعَارِجٍ يَا مِنْهَا لَأَفْلَحَتْ مِنْهَا لَأ

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، الأبيات رقم (٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨).

موضع وقف غالباً، والإمالة تغيير، والتغير في الوقف أكثر منه في غيره، ولذلك أبدل فيه من التنوين، ومن نون التوكيد الخفيفة الألف، ومن تاء التأنيث في الأسماء هاء، وزيد فيه هاء السكت وألف، كلاهما لبيان الحركة نحو: (ماليه) و (إنا) إلى غير ذلك، وإذا اعتبرت أي كل سورة من السور المذكورة على انفرادها وجد فيها ما فيه من ذوات الياء وذوات الواو، ومنها ما ليس فيه إلا ذوات الياء، والتناسب في قراءتهما إنما يحصل بإمالة الجميع لا باستثناء شيء من ذوات الياء، ولا بعدم إلحاق ذوات الواو بها^(١).

(٥) - استثنى له مما اختلف في أصل ألفه.. هل أصلها الواو أم الياء:

أ- ﴿مَرَضَاتٍ﴾ حيثما وردت، فيميلها^(٢).

وقد اختلف في أصل ألفها، فقيل: أصلها الواو، بدليل: ظهورها في الرضوان، وقيل: أصلها الياء، بدليل: ظهور الياء في التثنية والجمع في مرضيان ومرضيات^(٣).

ووجه إمالتها: إذا كان أصلها الياء فيميلها على أصله، وإذا كان أصلها الواو فالحجة أن ذوات الواو إذا زيد فيها ألحقت بذوات الياء، فأما لها ليدل بالإمالة على ذلك^(٤).

ب- ﴿ءَاتَيْنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنِيَ الْكُتُبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ في سورة مريم [من الآية: ٣٠] وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا ءَاتَيْنِ أَلَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا ءَاتَكُم﴾ في سورة النمل

(١) اللآلئ الفريدة: (١/٤٠١-٤٠٢).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٤٨)، وتجوير التيسير، (ص ٢٤٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَرُءِيَايَ وَالرُّءْيَا وَمَرَضَاتٍ كَيْفَمَا .. أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، البيت رقم (٢٩٩).

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/٣٩٤).

(٤) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٩٤-٩٥)، والحجة لابن زنجلة، (ص ١٣٠)، وإبراز المعاني، (ص ٢١٢).

[من الآية: ٣٦] فيميلها^(١).

وقد اختلف في أصل ألفها، فقيل: أصلها الياء، وقيل: أصلها الواو بدليل قولهم: أتوت في معناه، وتسميتهم الرشوة أتاوة^(٢).

ووجه القراءة بالإمالة: أن «هذه الياء ثابتة في تصرف هذا الفعل»^(٣).

ج - ﴿كِلَاهُمَا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ في سورة الإسراء [من الآية: ٢٣] فيميلها^(٤).

وقد اختلف في أصل ألفه فذهب بعضهم إلى أنه منقلب عن ياء، واستدل على ذلك بإمالاته، قال سيويه: لو سميت بـ (كلا) وثبتت بـ (كلا) لقلبت الألف ياء؛ لأنه قد سمع فيها الإمالة. وذهب آخرون إلى أنه منقلب عن واو، واستدلوا على ذلك بإبدال لامه تاء في كلمتي (قال) وإبدال التاء من الواو وإضعاف إبدالها من الياء.

فمن اعتقد أن الألف من الياء اعتقد الإمالة لذلك، ومن اعتقد أنه منقلب عن الواو، واعتقد أن الإمالة لأجل كسرة الكاف وإن لم يبال بفصل اللام كما لم يبال من أمال الألف من أن يضر بها كسرة الراء بفصل الياء والهاء والألف من يريد أن ينزعها لكسرة الراء بفصل العين والهاء.

(١) انظر: التيسير، (ص ٤٩)، وتحرير التيسير، (ص ٢٤٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَفِيهَا وَفِي طَاسِينَ آتَايَ الَّذِي .. أَدْعَتْ بِهِ حَتَّى تَصَوَّعَ مَنَدَلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، البيت رقم (٣٠٢).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/ ٣٩٥).

(٣) الحجة لابن زنجلة، (ص ٥٢٩).

(٤) انظر: التيسير، (ص ٤٩)، وتحرير التيسير، (ص ٢٤٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

إِنَاهُ لَهُ شَافٍ وَقُلُّ أَوْ كِلَاهُمَا ... شَفَا وَلَكَسْرٍ أَوْ لِيَاءٍ تَمَيَّلًا

متن الشاطبية، (ص ٢٦)، البيت رقم (٣١٣).

فإن قيل: إمالة ما أصله الواو لأجل الكسرة شاذ قليل بشهادة سيبويه؟
 قيل: قد أميل نحو (النار) وَ (الدار) وَ (الغار) لأجل الكسرة مع أن الأصل
 فيهن الواو، ولمن نازع في ذلك أن يفرق بينها فيقول: إن (كلاهما) يلزم حالة
 واحدة، فيلزم الإمالة لمن أخذ بها، والكلم المذكورة تنقل إلى الضم فتزول الإمالة،
 فيعلم أنها إنما كانت لأجل الكسرة، فلا يقع لبس، بخلاف (كلاهما) فإذا الأمر دائر
 بين أن يعتقد أن لام (كلايا) وأن الياء في (كلتا) مبدلة منها، وإن كان إبدال التاء من
 الياء قليلاً، أو يعتقد أنه واو وأن الإمالة لأجل الكسرة، وإن كان ذلك قليلاً
 أيضاً^(١).

قال الإمام الشاطبي: (ولكسر أو لياء تميلاً).

أي: لكسر الكاف، أو (لياء) أي: لانقلاب الألف عن الياء: (تميلاً)، واحتياج
 الناظم إلى ذكر إمالة (كلاهما)؛ لأن ألفه لم ترسم في المصاحف ياء ولكن ثبتت
 إمالته؛ فنص عليها خوفاً من إهمالها.

فوجه إمالتها: كسرة الكاف، أو لأجل انقلاب ألفه عن الياء^(٢).

د- (مشكاة) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورٍ كَمِشْكُورٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ في سورة النور
 [من الآية: ٣٥] وهي مستثناة للدوري عن الكسائي، فيميلها^(٣).

وقد اختلف في ألفها: فذكر بعضهم أن ألفها منقلبة عن واو؛ لأنها (مفعلة) من
 شكوت، وقيل: إن ألفها مجهولة، وكيف ما كان فالإمالة فيها من أجل الكسرة

(١) انظر: اللآلئ الفريدة: (٤٠٨/١-٤٠٩).

(٢) انظر: إبراز المعاني، (ص ٢٢١)، والوافي، (ص ١٤٨).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٤٩)، وتحبير التيسير، (ص ٢٤٥).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَرُوْبَاكَ مَعَ مَثْوَايَ عَنْهُ لِحِفْصِهِمْ .. وَحَيَايَ مِشْكَاةٍ هُدَايَ قَدْ اِنْجَلَا

متن الشاطبية، (ص ٢٥)، البيت رقم (٣٠٥).

الواقعة قبل الألف وبعده، وهي أحد أسباب الإمالة، أعني: الكسرة الموجودة في اللفظ، كقولك: حامد وسالم.

والعلة في ذلك: تخفيف اللفظ بتقريب بعضه من بعض^(١).

المطلب الرابع: باب مذهب الإمام الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف:

القاعدة العامة: يميل الكسائي هاء التأنيث وما قبلها -وفقاً- بعد كل الحروف الأبجدية، واستثنى من ذلك:

١- حرف الألف، مثل: ﴿الصَّلَاةُ﴾ فتمتنع الإمالة بعدها قولاً واحداً، فهو استثناء باتفاق.

٢- استثنى له أحرف: (حق ضغطا عص خطا) فلا تمال الهاء بعدها، كما لا تمال إذا سُبقت بحرف من حروف (أكهر) واختل أحد هذه الشروط الثلاثة:

* أن يكون قبله كسر نحو: ﴿الْمَلَكَةِ﴾.

* أن يكون قبله ياء ساكنة نحو: ﴿كَهَيْتَةٍ﴾.

* أن يكون قبله ساكن، وقبل الساكن حرف مكسور نحو: ﴿لَعِبْرَةٍ﴾، فهو

استثناء باختلاف^(٢).

والعلة فيما ذهب إليه من استثنى الحروف العشرة المجموعة في قوله (حق

(١) انظر: المحكم والمحيط الأعظم: (١١٩/٧)، واللالع الفريدة: (٤٠١/١)، وإبراز المعاني، (ص ٢١٥)، والدر المصون: (٤٠٥/٨).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٥٤)، وتجيير التيسير، (ص ٢٥٢).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا .. مُمَالُ الْكِسَائِيِّ غَيْرُ عَشْرِ لِيَعْدِلَا
وَيَجْمَعُهَا حَقُّ ضِعْطَا عَصِ خَطَا .. وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْبَاءِ يَسْكُنُ مِيَلَا
أَوْ الْكُسْرُ وَالْإِسْكَانُ لَيْسَ بِحَاجِزٍ .. وَيَضْعَفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلَا
لَعِبْرَةٌ مَائَةٌ وَجِهَةٌ وَلَيْكَةٌ وَبَعْضُهُمْ .. سِوَى أَلْفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مِيَلَا

متن الشاطبية، ص ٢٨، الأبيات رقم (٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢).

ضغاط عص (خطأ): أن منها حروف الاستعلاء السبعة، وهي ماعدا الألف والعين والحاء، وهي مانعة لإمالة الألف في كثير من المواقع التي يجوز فيها الإمالة، نحو: (ظالم) وَ (صاعد) فكما منعت أن تمال (ظالم) وَ (صاعد) كما تمال (حاسب) وَ (كانت) كذلك منعت أن تمال (موعظة) وَ (خصاصة)، كما تمال (حبة) وَ (نعمة).

والفقه في ذلك: أن الألف فيما مثلت به من اسم الفاعل ومشبهة مما تمال لمجاورة الكسرة، أو الياء إنما تمال طلباً للمناسبة؛ ليجري اللسان على طريقة واحدة، ألا ترى أن السين في (حاسب) مكسورة، وإذا أميلت الألف قربت من الياء، وقربت فتحة الحاء من الكسرة، فعمل اللسان عملاً واحداً، فكان ذلك أخف عليه من أن يفتح بفتحة الحاء والألف، ثم يستقل بكسرة السين، غير أن المناسبة المذكورة يقابلها ما يحصل من إمالة حروف الاستعلاء من المنافرة، وذلك أنها حروف يستعلي بها اللسان إلى الحنك الأعلى، فإذا نحى بها نحو الكسرة مع استعلائها وتضعدها تنافر اللفظ، وشق ذلك على اللسان، فكان الفتح أولى بها وأشبه من الكسر المخالف لحالها.

وإذا كان الغرض بالإمالة التشبيه على الياء أو الكسرة في نحو: (قضى) وَ (اتقى) وَ (خاف) وَ (طاب) احتملت الإمالة في حروف الاستعلاء، ولم تمل هاء التانيث لذلك، بل لمجرد شبهها بألف التانيث، فكذلك امتنعت الإمالة فيها مع حروف الاستعلاء الواقعة قبلها.

وأما الألف فإنها منعت الإمالة في هذا الفصل؛ لأن سكونها قبل الهاء أزال بعض الشبه الذي سوغ الإمالة، فامتنعت الإمالة، ولأن الحرف الممال لا بد له من حرف متحرك قبله، ليقرب فتح ذلك الحرف من الكسر، فيكون ذلك التقريب مسلماً إلى إمالته، والألف ساكنة لا يمكن ذلك فيها، ولأن الألف لو أميلت لم يكن ذلك إلا بإمالة ما قبلها ولو فعل ذلك لظن أن الإمالة للألف دون الهاء.

وأما العين والحاء فإنما منعنا؛ لقربهما من الغين والحاء اللذين هما من حروف الاستعلاء، ومشاركتها للألف في الحلق، ولأنهما يفتحان عين المضارع وماضيه على (فعل) إذا كانتا لاماً، نحو: (منع يمنع) و (ذبح يذبح)، ويفتحان أنفسهما إذا كانتا عيناً، نحو: (جعل) ونحوه، فأوجب ذلك بعدهما من الإمالة.

وأما الحروف الأربعة المجموعة في (أكهر) فإن العلة في منعهن إذا لم يكن قبلهن ياء ساكنة ولا كسرة وعدم منعهن إذا كان قبلهن ذلك:

أما الهمزة والهاء فإنهما لما كانتا من مخرج الألف أعطيتا حكمهما، فمنعتا كما تمنع، وأما الكاف فإنها لما كان مخرجها قريباً من مخرج القاف والقاف من حروف الاستعلاء أعطيت حكمهما، فمنعت كما تمنع.

وأما الراء فإنها لما كانت مشبهة بحروف الاستعلاء بما فيها من التكرار أعطيت حكمهما، فمنعت كما تمنع، والمشابهة فيهن بما ذكر أضعف من المشابهة المذكورة في العين والحاء، لذلك إذا جاءت بعد ياء ساكنة أو كسرة غلبتها الياء والكسرة، فمنعتها من منع الإمالة، وذلك بخلاف العين والحاء فإن علة المنع فيها قوية حيث قربتا من الغين والحاء، وهما من حروف الاستعلاء، وناسبتا الألف في المخرج، ولذلك منعنا على كل حال، وليست حروف (أكهر) كذلك، فإن الهمزة والهاء وإن كانتا حلقيتين كالألف فإنهما لم يقربا في المخرج من حروف الاستعلاء والكاف، وإن قربت من القاف وهي من حروف الاستعلاء، والراء وإن أشبهت حروف الاستعلاء فإن كليهما بعيد من الألف. والعلة في ترك الاعتداد بالساكن ضعفه.

والعلة لمن استثنى الألف دون غيرها من سائر الحروف: أن الإمالة لا تجوز في الهاء معها بوجه، لما تقدم عند تعليل الأحرف العشرة^(١).

(١) انظر: المقتضب: (٤٦/٣)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (١٨٦/٤)، واللائح الفريدة: (٤٤٨/١-٤٥٣)، وإبراز المعاني، (ص ٢٤٣-٢٤٤).

المطلب الخامس: باب الوقف على مرسوم الخط:

القاعدة العامة: يراعي الكسائي عند الوقف رسم المصحف، فيقف على الميث والمحذوف والمقطوع والموصول وغير ذلك على حسب ما ثبت في الرسم ولا يخالفه^(١).

واستثني له بعض المواضع التي خالف فيها الرسم، وهي:

(١) - يقف الكسائي بالهاء، على كل هاء تأنث رُسمت في المصحف تاء على الأصل^(٢)، مثل: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف، من الآية: ٥٦].

والعلة في وقفه بالهاء على ما رسم بالتاء: إجراء هاء التأنث في الوقف على سنن واحد، وأن الكاتب إنما كتب ذلك بالتاء؛ مراعاة لحال الوصل، وقد حصل ما قصد من ذلك بوجود التاء من القارئ في حال الوصل، وقيل: إشعاراً لجواز الأمرين، وجمعاً بين اللغتين، وقيل: للتفريق بين التاء الأصلية في (صوت) و (بيت) وبين الزائدة لمعنى. وقيل: إنه أراد أن يفرق بين التاء المتصلة بالاسم ك (نعمة) و (رحمة)، وبين التاء المتصلة بالفعل كقولك: (قامت) و (نامت)^(٣).

(٢) - يقف الكسائي بخلاف على (ما) في قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ

(١) انظر: التيسير، (ص ٦٠)، وتحرير التيسير، (ص ٢٦٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَكُوْفِيهِمْ وَالْمَازِي وَنَافِعٍ .. عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِنْبِلَا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٧٦).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٦٠)، وتحرير التيسير، (ص ٢٦٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ .. فَبِالْهَاءِ قِفْ حَقًّا رَضَى وَمُعَوَّلًا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٧٨).

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٩٥)، وحجة ابن زنجلة، (ص ١٣٠)، واللالئ الفريدة: (١/ ٥١٥ -

٥١٧)، والدر المصون: (١٠/ ٩٢).

الطَّعَامَ ﴿ في سورة الفرقان [من الآية: ٧]، وفي قوله تعالى: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ في سورة الكهف [من الآية: ٤٩].

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ في سورة النساء [من الآية: ٧٨]، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قِيلَ لَهُمْ مَهْطِعِينَ﴾ في سورة المعارج [الآية: ٣٦]: فروي عنه الوقف على (ما)، وروي عنه الوقف على اللام^(١).

و(ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، واللام بعدها حرف جر، وحكم ما جاء من الحروف على حرف واحد أن توصل في الكتابة بما بعده؛ لضعفه وامتناع قيامه بنفسه في اللفظ، غير أن اللام في هذه المواضع المذكورة جاءت في المصحف منفصلة عما بعدها خارجة في ذلك عن قياس الخط.

والعلة في الوقف على (ما): مراعاة للقياس، وإلحاقها بجميع الحروف المفردة المجاورة وغيرها.

والعلة في الوقف على اللام: اتباع الرسم والاقتران به.
والعلة للكسائي في الوجهين: مراعاة الأمرين^(٢).

(٣) - يقف الكسائي على (أيها) بالألف في ثلاث مواضع رسمت بالهاء، وهي: ﴿يَتَأْتِيهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ أَدْعُنَا نَارِيكَ﴾ في سورة الزخرف [من الآية: ٤٩].
وفي قوله تعالى: ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ في سورة النور [من الآية: ٣١].

(١) انظر: التيسير، (ص ٦١)، وتجويز التيسير، (ص ٢٦٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَالِ لَدَى الْفُرْقَانِ وَالْكَهْفِ وَالنِّسَا .. وَسَالَ عَلَيَّ مَا حَجَّ وَالْخُلْفُ رُتَبًا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨١). وقد نص الإمام ابن الجزري في النشر على جواز الوقف

على الكلمتين لجميع القراء. انظر: النشر: (١٤٥/٢).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/٥٢١).

وفي قوله تعالى: ﴿سَنَفَعُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ في سورة الرحمن [من الآية: ٣١] (١).
 وهذه الألفاظ الثلاثة رسمت في المصاحف بدون ألف بعد الهاء؛ حملاً على لفظ
 الوصل فيها، وما عداها ترسم بالألف، نحو ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ حملاً على الأصل،
 والحمل على النظائر، فلا خلاف في الوقف عليها بالألف.
 والعلة للكسائي في وقفه بالألف - بعد اتباع الأثر - : التنبيه على الأصل،
 والحمل على النظائر، وأن الرسم بالحذف إنما كان مراعاة للوصل لا الوقف، وقيل:
 لأنها إنما سقطت لسكونها وسكون لام المعرفة فإذا وقف عليها زال التقاء الساكنين
 فظهرت الألف، فلا وجه لحذفها في الوقف (٢).

٤- يقف الكسائي على الياء في لفظي: (ويكأنه) و (ويكأن) في قوله تعالى في
 سورة القصص: ﴿وَيَكَاذِبُ اللَّهُ يُبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾، ﴿وَيَكَاذِبُ﴾
 لا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ﴾ [من الآية: ٨٢]، هكذا: (وي)، ويصح عنده أن يبدأ بالكاف (٣).
 والعلة لمن وقف على الياء: إرادة بيان المعنى؛ وذلك أن الناس اختلفوا في هذه
 الكلمة، فذهب بعضهم إلى أن (وي): صوت يقوله المتعجب أو المتندم، سُمي به
 الفعل الذي هو أتعجب وأتندم، و (كأن) الواقعة بعده مع ما تعمل فيه: كلام مبتدأ
 يراد به القطع واليقين لا للتشبيه، فأهل البصرة يختارون الوقف على (وي)؛ لأنها

(١) انظر: التيسير، (ص ٦١)، وتجبير التيسير، (ص ٢٦٥).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَيَا أَيُّهَا فَوْقَ الدُّخَانِ وَأَيُّهَا .. لَدَى السُّورِ وَالرَّحْمَنِ رَاقِقْنَ حُمَلًا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨٢).

(٢) انظر: حجة ابن زنجلة، (ص ٤٩٨)، واللائع الفريدة: (١/ ٥٢٢).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٦١)، وتجبير التيسير، (ص ٢٦٤).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَقِفْ وَيَكَاذِبُ وَيَكَاذِبُ بِرَسْمِهِ .. وَيَأْتِيَاءِ قِفْ رِفْقًا وَيَاكَافِ حَلِيلًا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨٤).

عندهم كلمة حزن، ثم يبتدئون: (كأنه) وأهل الكوفة يختارون وصلها لأنها عندهم كلمة واحدة، أصلها: (ويلك أنه) فحذفت اللام، ووصلت بقوله: أنه^(١).

(٥) - يقف الكسائي بالألف على لفظ ﴿أَيًّا﴾ بإبدال التنوين ألفاً من قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ آخر الإسراء^(٢) [من الآية: ١١٠].

وذلك تبييناً لانفصال (أي) عن (ما)، و ﴿أَيًّا﴾ في قوله: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ شرطية منصوبة بـ (تدعوا)، و (تدعوا) مجزوم بها، والتنوين فيها عوض عن المضاف إليه، و (ما) الواقعة بعدها فيها وجهان:

أحدهما: هي شرطية بمنزلة (أي) أعيدت حين اختلف اللفظان للتوكيد، كما أعيد الموصول في قراءة من قرأ: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بفتح الميم ونصب اللام. والوجه الثاني: هي صلة التوكيد، كالتي في قوله: ﴿فِيمَا تَرَبَّنَّ﴾ وفي قوله: ﴿فِيمَا رَحِمَتْ﴾ و ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾.

فمن وقف على (أيا) جعلها شرطية، ومن وقف على (ما) جعلها صلة؛ لأن الشرطية دخولها لأجل ما بعدها، والصلة دخولها لأجل ما قبلها^(٣).

(٦) - يقف الكسائي بالياء بعد الدال، هكذا: (وادي) في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ في سورة النمل^(٤) [من الآية: ١٨].

(١) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٢٧٩)، واللالئ الفريدة: (١/ ٥٢٤)، والدر المصون: (٨/ ٦٩٧).

(٢) انظر: التيسير، (ص ٦١)، وتجبير التيسير، (ص ٢٦٤-٢٦٥).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَأَيًّا بِأَيًّا مَا شَفَا وَسَوَاهِمَا .. بِمَا وَيَوَادِي النَّمْلِ بَالِيَا سَنَاءً تَلَا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨٥). وقد نص الإمام ابن الجزري في النشر على جواز الوقف على الكلمتين لجميع القراء. انظر: النشر: (٢/ ١٤٥-١٤٦).

(٣) انظر: اللالئ الفريدة: (١/ ٥٢٥)، والدر المصون: (٧/ ٤٣٠).

(٤) انظر: التيسير، (ص ٦١)، وتجبير التيسير، (ص ٢٦٥).

«ومن وقف بالياء: احتج بأن الموجب لحذف الياء من اللفظ إنما هو ملاقة الساكن، وقد زال في الوقف، واعتذر عن مخالفة الرسم بأنه إنما رسم بالحذف مراعاة لحال الوصل»^(١).

المطلب السادس: باب مذاهب القراء في ياءات الإضافة:

القاعدة العامة: يسكن الكسائي ياءات الإضافة المختلف فيها بين القراء.

واستثني له مواضع فتح فيها الياء، وهي:

(أ) - إذا جاء بعد الياء همزة وصل مصاحبة للام التعريف، وذلك في أربعة عشر موضعاً قرأها بالفتح، وهي:

﴿عِبَادِي﴾ بإبراهيم [من الآية: ٣١] والعنكبوت [من الآية: ٥٦]، والزمر [من الآية: ٥٣].

والرابع: ﴿عِبَادِي الصَّالِحِينَ﴾ بالأنبياء [من الآية: ١٠٥].

والخامس: ﴿عِبَادِي الشَّاكِرِينَ﴾ بسبأ [من الآية: ١٣].

والسادس: ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ بالبقرة [من الآية: ١٢٤].

والسابع: ﴿إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ في الزمر [من الآية: ٣٨].

والثامن: ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ بالبقرة [من الآية: ٢٥٨].

والتاسع: ﴿آتَنِي الْكِتَابَ﴾ بمريم [من الآية: ٣٠].

والعاشر: ﴿سَاصِرْفُ عَنَّا أَيَّتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ﴾ بالأعراف [من الآية: ١٤٦].

الحادي عشر: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ في الملك [من الآية: ٢٨].

الثاني عشر: ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ في ص [من الآية: ٤١].

قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

وَأَيًّا بَأَيًّا مَا شَفَا وَسَوَاهُمَا .. بِمَا وَبَوَادِي النَّمْلِ بِأَيَّا سَنَّا تَلَا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨٥).

(١) اللالئ الفريدة: (١/ ٥٢٥). وانظر: حجة ابن زنجلة، (ص ٥٢٣)، والدر المصون: (٨/ ٥٨٣).

الثالث عشر: ﴿مَسْنِيَ الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ في الأنبياء [من الآية: ٨٣].

الرابع عشر: ﴿حَرَمَ رَبِّيُ الْفَوَاحِشَ﴾ بالأعراف [من الآية: ٣٣].

وباقى المواضع بالإسكان على أصله^(١).

ووجه فتحها: أن الفتح هو الأصل، كما ذكر الإمام الفاسي^(٢)، وذكر الإمام ابن

الجزري أن الأصل فيها الإسكان^(٣).

ولا يبعد عندي أن يكون وجه الفتح هنا: التخلص من التقاء الساكنين، فلما كان إسكانها سيؤدى لالتقاء الساكنين، والاكتفاء بحركة ما قبلها، وحذفها فيه حذف لحرف هو بمثابة كلمة مستقلة، كان الفتح أولى، وهو أصل معتبر في ياء الإضافة، كما أن الفتح أخف الحركات.

(ب) - إذا وقعت ياء الإضافة قبل حرف ليس بهمزة وصل ولا قطع، وقد

وقعت في ثلاثين موضعاً خرج عن أصله في ثلاثة مواضع، وهي:

* (محيي) في قوله تعالى: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ في سورة الأنعام

[من الآية: ١٦٢] فيفتحها.

* ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَىٰ﴾ في سورة النمل [من الآية: ٢٠] فيفتحها.

* ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة يس [من الآية: ٢٢] فيفتحها.

وأسكن الباقية على أصله^(٤).

(١) انظر: التيسير، (ص ٦٦)، وتجويز التيسير، (ص ٢٧٣).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ:

وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ .. فَيَسْكُنُهَا فَاشٍ وَعَهْدِي فِي عَلَا

متن الشاطبية، (ص ٣١)، البيت رقم (٣٨٥).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة: (١/ ٥٥٠).

(٣) انظر: النشر: (٢/ ١٧٦).

(٤) انظر: التيسير، (ص ٦٩)، وتجويز التيسير، (ص ٢٧٦).

ووجه فتحها: أن الفتح في الكلمة القصيرة لخفتها^(١)، وقيل: لأن كل اسم مكنتي كان على حرف واحد مبني على حركة: كالتاء في (قمت)، والكاف في (ضربك)، فكذلك الياء^(٢).

المطلب السابع: باب ياءات الزوائد:

القاعدة العامة: يحذف الكسائي ياءات الزوائد المختلف فيها بين القراء، واستثنى له مواضع يشبهها فيها وصلاً، وهي:

- ١- ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ ﴾ في سورة الكهف [من الآية: ٦٤].
 - ٢- ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ في سورة هود [من الآية: ١٠٥]^(٣).
- ووجه إثباتها: أنها مثبتة في بعض المصاحف. قال ابن زنجلة: «والأجود في النحو إثبات الياء»^(٤).



قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَمَعَ غَيْرِ هَمَزٍ فِي ثَلَاثِينَ خُلْفُهُمْ .. وَحَيَايَ جِي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحُ خَوْلًا
وقال: وَمَا يَأْتِي أَرْضِي صِرَاطِي ابْنُ عَامِرٍ .. وَفِي التَّمَلِّ مَالِي دُمٌ لِمَنْ رَاقَ نَوْفَلًا
وقال: وَفَتْحٌ وُلِّيَ فِيهَا لَوْزِشٍ وَخَفْصِهِمْ .. وَمَالِي فِي يَاسِينٍ سَكَنٌ فَتَكُنْمَلًا
متن الشاطبية، (ص ٣٤)، الأبيات رقم: (٤١٣)، (٤١٦)، (٤١٩).

(١) انظر: اللالكلي الفريدة: (١/ ٥٦٠).

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه، (ص ٢٦٩)، وإبراز المعاني، (ص ٣٠٠).

(٣) انظر: التيسير، (ص ٧٠)، وتحرير التيسير، (ص ٢٧٨).

قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ :

وَأَحْرَثَنِي الْإِسْرَاءَ وَتَتَبَعَنُ سَمَا .. وَفِي الْكُهْفِ نَبْغِي يَأْتِ فِي هُودٍ رُفَلًا
متن الشاطبية، (ص ٣٥)، البيت رقم (٤٢٤).

(٤) الحجة، (ص ٣٤٨-٣٤٩).

الخاتمة

أحمد الله على ما وفقني لإتمام هذا البحث، وأسأله سداد المقصد، وأن ينفع به، وفي الختام أذكر أهم نتائج البحث:

- (١) - من أهم دلالات استثناءات الإمام الكسائي في أبواب الأصول: أن القراءة سنة متبعة، فليس للقارئ أن يختار ما لم يرو، وإلا لكان الأولى اطراد الباب عنده.
- (٢) - من دلالات استثناءات الإمام الكسائي في الأصول: الجمع بين اللغات من حيث: الهمز وتخفيفه، والإدغام والإظهار، والفتح والإمالة، وغير ذلك.
- (٣) - إدراك أهمية أحكام المستثنيات، وما يتبع ذلك من ضبط لحصرها، وبيان أوجهها.

(٤) - مكانة الإمام الكسائي العلمية فهو إمام النحو، والقراءات، واللغة.

كما أوصي الباحثين بما يلي:

- أ-** الاهتمام بمثل هذه الموضوعات التي تفيد الدارسين على استيعاب المستثنيات ووجهها.
 - ب-** أوصي بالدراسات المقارنة بين أوجه اختلاف القراءات القرآنية، والاختلافات النحوية عند النحاة، فإنه باب واسع، وفيه فوائد جمة.
 - ج-** أوصي الباحثين بالصبر والتأني وتحمل جرد المطولات، فإن في ثناياها نفائس لا تقدر بثمن، كما في بعض الشروح ونحوها.
- وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية-لبنان.
- ٣- أسرار العربية، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٤- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- ٥- الإضاءة في بيان أصول القراءة، المؤلف: علي محمد الضباع، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ٦- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.
- ٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٨- بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.
- ٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان/صيدا.
- ١٠- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، المؤلف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- ١١- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- ١٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٣- تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ١٤- تحبير التيسير في القراءات العشر، المؤلف: محمد بن محمد بن يوسف، أبو الخير ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، المحقق: د/ أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان-الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٥- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- ١٦- التيسير في القراءات السبع، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ.
- ١٧- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، الدارمي، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م.
- ١٨- جمال القراء وكمال الإقراء، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، المحقق: د. مروان العطية، د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ١٩- حجة القراءات، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.

- ٢٠- **الحجة في القراءات السبع**، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١هـ.
- ٢١- **حزب الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع**، (متن الشاطبية)، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ)، المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى، ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦هـ.
- ٢٢- **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، المؤلف: علي بن عثمان بن محمد، المعروف بابن القاصح البغدادي (ت: ٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣هـ.
- ٢٣- **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٧هـ.
- ٢٤- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ٢٥- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٦- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٧- **شرح التصريح على التوضيح، أو: التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٨- **شرح شافية ابن الحاجب**، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (ت: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ٢٩- شرح الهداية، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمار المهدي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، المحقق: د. حازم سعيد حيدر، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.
- ٣٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣١- صفحات في علوم القراءات، المؤلف: د/ عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٣٢- الطبقات الكبرى، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٣- غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية.
- ٣٤- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٣٥- فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون، الملقب بصلاح الدين (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، الجزء: ١ - ١٩٧٣م، والجزء: ٢، ٣، ٤ - ١٩٧٤م.
- ٣٦- القاموس المحيط، المؤلف: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، المحقق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ.
- ٣٧- الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيويه (ت: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٣٨- كتاب السبعة في القراءات، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، (ت: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣٩- **الآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، المؤلف: محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، (ت: ٦٥٦هـ)، المحقق: عبد الرازق علي موسى، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٠- **اللباب في علل البناء والإعراب**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤١- **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ.

٤٢- **اللمحة في شرح الملحة**، المؤلف: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٤٣- **الحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٤- **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت-صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤٥- **المدارس النحوية**، المؤلف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف، (ت: ١٤٢٦هـ) الناشر: دار المعارف.

٤٦- **معاني القراءات**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر (ت: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧- **معاني القرآن وإعرابه**، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤٨- **المعجم الوسيط**، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات - حامد عبد القادر - محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

٤٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٥٠- المفصل في صنعة الإعراب، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملح، الناشر: مكتبة الهلال-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٥١- مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٢- المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب-بيروت.

٥٣- الممتع الكبير في التصريف، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦م.

٥٤- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.

٥٥- الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث-بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٥٦- الوافي في شرح الشاطبية، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السواديين للتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٥٧- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر-بيروت، الطبعة: ج/١-٢-٣: ١٩٠٠م، ج/٤: ١٩٧١م، ج/٥-٦-٧: ١٩٩٤م.

٥٨- الموقع الإلكتروني: <https://mawdoo3.com>

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١١	الملخص
١٢	المقدمة
١٣	خطة البحث
١٤	منهج البحث
١٦	التمهيد
١٦	المطلب الأول: في التعريف بمصطلحات البحث، وفيه فرعان
١٦	الفرع الأول: تعريف الاستثناء لغة واصطلاحاً
١٩	الفرع الثاني: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً
٢١	المطلب الثاني: ترجمة الإمام الكسائي
٢٧	القسم الثاني: استثناءات الإمام الكسائي في أبواب الأصول
٢٧	المطلب الأول: باب الهمز المفرد
٣١	المطلب الثاني: باب الإظهار والإدغام
٤٠	المطلب الثالث: باب الفتح والإمالة
٤٩	المطلب الرابع: باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التأنيث في الوقف
٥٢	المطلب الخامس: باب الوقف على مرسوم الخط
٥٦	المطلب السادس: باب مذاهب القراء في ياءات الإضافة
٥٨	المطلب السابع: باب ياءات الزوائد
٥٩	الخاتمة
٦٠	فهرس المصادر والمراجع
٦٦	فهرس الموضوعات

